الأمم المتحدة A/55/PV.53

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٣**
الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/55/289 و Corr.1)

مشروع القرار (A/55/L.25)

تعديل (A/55/L.26/Rev.1)

تعديل (A/55/L.27)

السيدة شين باولز (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): وفدي يشكر السيد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه تقرير الوكالة لعام ١٩٩٩، وكان المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد أعرب عن ثقته الكاملة في المدير العام وفريقه. ونيوزيلندا تدعم دون قيد أو شرط الوكالة لما تقوم به من عمل هام بتنفيذها الكامل والمهني لولايتها، وتعلق نيوزيلندا أهمية خاصة على دعامتين من دعائم أعمال الوكالة، هما مساهمتها في منع الانتشار ونزع السلاح النوويين، من خلال نظام الضمانات والدور الذي تضطلع به في مجال التحقق، وأنشطتها المتعلقة بإرساء ثقافة عالمية للأمان النووي. ورغم أننا أنجزنا الكثير فإن ما يتعين إنجازه في كلا المجالين ما زال كثيرا أيضا.

ونيوزلندا كانت من بين أوائل الدول التي بدأ فيها تطبيق بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة. إن بطء الانضمام إلى نظام الضمانات المعززة مصدر لخيبة الآمال. ومن المؤكد أن عدد الدول الموقعة يتزايد قرابة ٥٣ دولة وفقا لآخر إحصاء. وبما أن أكثر من نصف البروتوكولات لم يدخل حيز النفاذ بعد، فهناك حاجة إلى المزيد من الجهود الدؤوبة إذا أردنا أن نحقق الانضمام الكوني اللازم وما يوفره من ضمان بعدم الانتشار.

وتشيد نيوزيلندا بالتطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، ولكن علينا أيضا أن نسجل قلقنا بشأن عدم إحراز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-73173 (A)
0173173

تقدم في مسائل تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونأمل أن المناخ الجديد السائد في هذا البلد سيدفعه إلى التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتعلق بالامتثال الكامل لاتفاق الضمانات الذي ما زال ملزما ونافذ المفعول.

لقد ظلت الوكالة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عاجزة عن تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وليس هناك بالتالي ما يضمن التقيد بتلك القرارات. ونحن نرحب بزيارة الوكالة للعراق في كانون الثاني/يناير إعمالا لاتفاق ضمانات العراق، ولكنها ليست ببديل.

ويساور نيوزيلندا قلق عميق بشأن الآثار المترتبة عن الحوادث المتصلة بالطاقة النووية على الإنسان والبيئة، ولذلك نؤيد بقوة العمل الذي تضطلع به الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمان فيما يتعلق بالإشعاعات أو النفايات النووية والمساعدة التي من الممكن أن تقدمها في حالة وقوع حادث. وقد فعلت نيوزيلندا كل شيء ممكن للحد إلى أدنى حد الحوادث ذات الصلة بالطاقة النووية في بلادنا وفي منطقتنا. غير أننا معرضون لآثار الحوادث المتصلة بالطاقة النووية بسبب النقل البحري للمواد المشعة.

وفي المؤتمر العام لهذا العام تقدمت نيوزيلندا مع مجموعة من الدول من مناطق جغرافية متنوعة وكبيرة بقرار بشأن سلامة نقل المواد المشعة. وقد أدى هذا القرار، الذي لم يكن بالقوة التي كنا نريدها جميعا، إلى الدفع بالقضية إلى الأمام بشكل مفيد ومتزن، ومما أسعدنا على وجه الخصوص، أنه كان من الممكن أن نكفل التوصل إلى النجاح من خلال توافق في الآراء بشأن موضوع نعلق عليه نحن النيوزيلنديين، وغيرنا في المنطقة مباشرة، هذه الأهمية البالغة.

ويتوقع المجتمع الدولي الكثير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والوكالة لا يمكنها أن تواصل تحقيق هذه التوقعات ما لم تكفل الدول الأعضاء توفير الموارد والدعم اللازم لتمكين المدير العام من التصدي للتحديات التي تفرضها العضوية على الوكالة. ونيوزيلندا من جانبها، ستواصل المساهمة بشكل بناء في دعم عمل الوكالة البالغ الأهمية.

السيد سركسنيز (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام، على تقريره الشامل والممتاز عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأداء الوكالة الرائع كما نشيد بقيادته المتفانية والفعالة.

لقد أعربت ليتوانيا يوم أمس عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي المتصل بهذا البند من جدول الأعمال. وأود إلى جانب ذلك، اغتنام هذه الفرصة لأتطرق إلى مسائل محددة.

إن تقرير المدير العام، المحال بالوثيقة A/55/289، يتناول بشكل شامل ومنصف مجموعة متنوعة وكبيرة من القضايا كانت محط اهتمام الوكالة على مر العام الماضي. والجانب من أنشطة الوكالة الذي تعلق عليه ليتوانيا أهمية خاصة هو العمل الذي تقوم به للترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فأمام خلفية من تزايد الطلب على الطاقة على النطاق العالمي، تتفق ليتوانيا مع المدير العام على وجود آراء مختلفة حول مستقبل الطاقة النووية. فالطاقة النووية يمكن أن تساعد على تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة بشكل مستدام وواع بيئيا. بيد أنه ينبغي إنجاز الكثير لزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية والنهوض بالتكنولوجيات وعلى وجه الخصوص زيادة الثقة العامة.

خلال عدد من السنوات، ظلت ليتوانيا من بين البلدان الرائدة من حيث نصيب الطاقة النووية من إجمالي إنتاجها من الطاقة. وقد أعانت المساعدة الثنائية والمتعددة

الأطراف المقدمة من البلدان المانحة، ومشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والوطني، على رفع مستوى الأمان لمحطة إنغالينا للطاقة النووية إلى معايير الأمان المعترف بها دوليا.

وعلى الرغم من إدخال تحسينات على مسألة الأمان، فإن البرلمان الليتواني اتخذ قرارا في وقت سابق من هذه السنة لإغلاق واحد من المفاعلين بحلول سنة ٢٠٠٥. وتقدر تكلفة وقف تشغيل المفاعل بما يفوق بليون دولار، ويمكن للتكلفة الكلية بوقف التشغيل زائدا معالجة وتخزين النفايات المشعة والوقود النووي المستنفد، مبلغ ٣,٥ بلايين دولار. وبالنظر إلى هذا العبء المالي الهائل، فإن وقف تشغيل المفاعل في الوقت المناسب قد يتوقف كلية على المساعدة المالية والتقنية الكبيرة والطوية الأمد من المجتمع الدولي.

وقد مثل المؤتمر الدولي الأول للمانحين، الذي عقد في ليتوانيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بداية عملية طويلة. وأود أن أشكر بكل إخلاص حكومات الاتحاد الأوروبي، ومجموعة السبعة والدول الأخرى المهتمة، والمؤسسات المالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعهداتها والتزاماتها فيما يتعلق بوقف تشغيل محطة إنغالينا للطاقة النووية، ومما له أهمية بالغة أن تكون مشاركة المجتمع الدولي في إدارة المسائل المتعلقة بعملية وقف التشغيل مشاركة طويلة الأمد ومستمرة.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية أنشطة الوكالة. وقد استفادت ليتوانيا فائدة عظيمة من برنامج التعاون التقني في السنوات الأخيرة. ونحن نتطلع الآن إلى الموافقة على مشروع جديد في إطار برنامج التعاون التقني، حيث تقدم الوكالة مساعدة تقنية طويلة الأمد في وقف تشغيل الوحدة ١.

إننا نولي أعظم أهمية لأمان المفاعل خلال مراحل وقف التشغيل. وقد اتخذت ليتوانيا خطوات لضمان التزام معايير أمان عالية خلال فترة وقف تشغيل المفاعل. وقد حددت معايير الأمان الرئيسية في المتطلبات العامة لوقف تشغيل محطة إنغالينا للطاقة النووية، التي أعدت على أساس وثائق وكالة الطاقة واللجنة الدولية المعنية بالحماية من الإشعاع، فضلا عن توجيهات الاتحاد الأوروبي. وفي السنة الماضية، استفادت ليتوانيا من بعثات أوفدتها الدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية وفريق الاستعراض الدولي المعني بتقييمات الأمان المحتملة، والتي عززت ثقتنا بتدابيرنا ومعاييرنا للأمان.

والدور الحيوي الذي ظلت تؤديه الوكالة على مر السنين في النهوض بالتعاون الدولي لتعزيز الأمان النووي وثقافة الأمان، يستحق الإشادة. إذ لم تدخر الوكالة جهدا لتطوير معايير ومبادئ توجيهية للأمان معترف بها دوليا واتفاقات دولية ملزمة قانونا فيما يتعلق بالأمان النووي والحماية من الإشعاع. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بالاتفاقية المتعلقة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادثة نووية أو حالة طوارئ تتعلق بالإشعاع، التي صدقت ليتوانيا عليها مؤخرا.

وبصرف النظر عن الأمان، سيظل الموضوع الخطير المتعلق بإدارة النفايات المشعة والوقود المستنفد في جدول الأعمال في المدى البعيد. والأهداف الرئيسية لاستعراض نهجنا الوطني لإدارة النفايات المشعة هي تقليل كمية النفايات النووية إلى أدنى حد وتحسين طرق عزلها ومعالجتها. وفي القيام بتلك المهمة تتبع ليتوانيا توجيهات ومبادئ الاتفاقية المشتركة المتعلقة بإدارة الوقود المستنفد وأمان إدارة النفايات المشعة. ونحن ندعم ونشجع بقوة عمل الوكالة فيما يتعلق بتقليل النفايات، ولا سيما خلال عمليات وقف المفاعلات النووية عن العمل.

وينبغي الإشادة أيضا بعمل الوكالة المستمر في ميدان استراتيجيات الطاقة المستدامة. وقد اكتسبت الوكالة على مر السنين خبرة كبيرة. وتساعد بياناتها ومعلوماتها وتحليلها صناع القرار على الصعيد الوطني على اتخاذ قرارات مدروسة جيدا بشأن أفضل الطرق لتلبية احتياجات بلدانهم من الطاقة. ومما يجدر بالملاحظة أيضا دور الوكالة في مشاريع البحوث والتنمية المتعلقة بدورات الوقود النووية ومحطات الطاقة المبتكرة.

وينبغي ألا تقتصر المناقشة بشأن مستقبل الطاقة النووية على التنمية المستدامة، بل ينبغي أن تمتد أيضا إلى تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، يتعين تشجيع تطوير المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن تكون ذات قدرة تنافسية خاصة بها لإبقاء كل الخيارات مفتوحة لمستقبل التوسع في نظم الإمداد الكهربائي في البلدان التي تفتقر إلى موارد الطاقة البديلة الكافية.

وقد أبدى المجتمع الدولي عزمه على تعزيز نظام عدم الانتشار خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. إذ اعترفت الدول الأطراف بوضوح بأنه يصعب أن يكون نظام عدم الانتشار فعالا بدون إسهام من الوكالة. وليتوانيا تشيد بعمل الوكالة وتدعمه بقوة في سعي الأخيرة إلى التوقيع العالمي النطاق على بروتوكولات الضمانات الإضافية. وكانت ليتوانيا من أولى الدول التي وقعت على البروتوكول الإضافي، وصدقنا على بروتوكولنا في هذه السنة.

ولا بد أيضا لاستحداث نظام ضمانات معززة من أن يعيد الثقة في النظام. ويجب علينا أن نضمن حصول الوكالة على الموارد المالية والبشرية التي تحتاجها لأداء واجباتها وتحسين قدرتها على الكشف عن تحويل المواد الانشطارية والأنشطة الأخرى غير المعلنة. وفي هذا الصدد نشيد بجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات ككل. وقد أثبتت زيادة استعمال عمليات التفتيش بعد الإشعار من غير إعطاء مهلة كافية واستحداث تكنولوجيات متطورة للتحقق، أنها ذات قيمة خاصة في هذا الشأن. ومع ذلك، فإن ضمانات الوكالة تكون فعالة فقط ما دامت كل الدول تفي بالتزاماتها.

إن عدد الدول التي لم تبرم اتفاقات ضمانات شاملة من بواعث القلق. ولكن مما يثير القلق أيضا على نحو أكبر أن الوكالة لم تتمكن حتى الآن من تنفيذ أنشطتها التي كلفها بها مجلس الأمن في العراق أو تقديم تطمينات فيما يتعلق بصحة واكتمال الإعلان الأولي الصادر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن تجد آخر التطورات الإيجابية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريقها قريبا إلى مجال الضمانات.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد على أن ليتوانيا تتطلع إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة، التي نكن لها تقديرا عاليا. وبوسع الوكالة أن تعول على دعم ليتوانيا البناء. وقد ظلت ليتوانيا من مقدمي مشاريع القرارات المتعلقة بتقرير الوكالة عددا من السنين. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم مشروع القرار الذي عرضته نيجيريا؛ ويحدونا وطيد الأمل في أن نراه يعتمد بتوافق الآراء.

السيد إيفانوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه لتقرير الوكالة. وقد درس وفد بلدي التقرير بعناية، وهو يقدر تقديرا عاليا نوعيته الممتازة.

وبسبب الزيادة الدائمة في سرعة التقدم التكنولوجي، والعولمة الاقتصادية والتخصص في الإنتاج، وبسبب تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، يتعين على

الحكومات تنمية هياكل أساسية واسعة للطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. وبالنظر إلى محدودية الموارد التقليدية للطاقة، كان من الضروري إيجاد طريقة جديدة لتوفير الطاقة بتكلفة مقدور عليها وبأمان. وكانت تلك الطريقة هي الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولكننا نعلم من التجربة المريرة أن الذرة السلمية أيضا قد تسببت في مآسٍ رهيبة ذات آثار هزت العالم.

وفي إطار تلك الظروف، يتسم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إحدى أكثر المنظمات الدولية امتيازا ومن أكثرها احتراما، بأهمية بالغة. ونعتقد أن الوكالة الآن أكثر من أي وقت مضى تضطلع بدور أكثر أهمية في ضمان نظام عدم الانتشار، وفي استحداث أنظمة مأمونة للمنشآت النووية الحالية، وفي تقديم المساعدة العلمية والتقنية لدولها الأعضاء.

لقد أيدت بيلاروس دائما العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف ضمان نظام عدم الانتشار، و لم تكف عن الدعوة إلى تشديد هذا النظام. ويتجسد ذلك في توقيع بلدي وتقيده بتطبيق معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات. وقد انضمت جمهورية بيلاروس هذا العام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى مجموعة الموردين النوويين.

واسترشادا بمبادئ عدم الانتشار، تمتثل بيلاروس، بطبيعة الحال، لجميع الالتزامات التي قطعت بموجب اتفاق الضمانات. ويعكف الخبراء في بلدي الآن على استكمال عملية دراسة البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بهدف توقيعه. ونعرب في هذا السياق عن الامتنان للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنظيمها في مينسك ندوة خاصة حول تبادل الخبرات في العمل على تنفيذ البروتوكول الإضافي.

ويود وفد بلادي أن يعلم الجمعية العامة بأن بيلاروس قامت بتنفيذ عدد من عناصر النظام المعزز للضمانات. ولدى مفتشي الوكالة تأشيرات دخول سنوية، وبوسعهم الدخول لأخذ العينات من أسطح الغرف الساخنة. واتخذت الحكومة قرارا بشأن نظام للرصد عن بعد يقام في المركز العلمي والتقني في سوسني، التابع لأكاديمية العلوم الوطنية في بيلاروس. ونشارك أيضا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة إمكانية ومدى استصواب إعادة النظر في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المبرمة في عام ١٩٨٠.

وإذا اعتمدت الدول الأطراف قرارا إيجابيا ومتفقا عليه في هذا الصدد، فإن بيلاروس سوف تعمل على ضمان إيلاء الاهتمام الواجب لمصالح البلدان التي ليست لديها موارد مالية ومؤسسية كافية بغية مساعدتها في تحسين أنظمة الحماية الوطنية لديها. ويشارك بلدنا بنشاط أيضا في برنامج الوكالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى. ونعتقد أنه لا بد من اعتماد نهج مفاهيمي واحد لإرساء معايير خاصة بالإشعاع. وقد أكدت عدة وفود أن استخدام مثل هذه المعايير الموحدة، لتحل محل المعايير المتعددة المطبقة حاليا، سيساعد البلدان في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، ويسهل كذلك التجارة في السلع ونقلها عبر الحدود.

وهناك جانب مهم آخر في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو ضمان أقصى درجات الأمان في المنشآت الجاري تشغيلها حاليا في أغراض توليد الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية. ولقد دفع شعبنا ثمنا غاليا حتى يتعلم مدى أهمية كفالة الأمان للتكنولوجيا. إذ أنه نتيجة لكارثة تشيرنوبيل، يعاني الآلاف من الكبار والأطفال من أنواع مختلفة من السرطانات، كما توقف استخدام جانب كبير من أراضينا الخصبة في الإنتاج، واضطرت الدولة إلى أن تنفق

ما هو أكبر من حجم إنفاقها على الدفاع الوطني، في معالجة آثار تلك الكارثة. ونحن في هذا الإطار، ممتنون للوكالة على المساعدة العملية التي قدمتها في الماضي ولا تزال توفرها بموجب برنامج التعاون التقني.

إن جمهورية بيلاروس تؤيد الاقتراح الذي قدمته الوكالة لإقامة شراكة من أجل التنمية، وتوافق على الاستراتيجية ثلاثية العناصر الحالية للتعاون التقني والقائمة على أساس المشاريع النموذجية، والبرامج الإطارية الوطنية، والتخطيط المنهاجي. ونحن نقدر للوكالة أن كل مشروع من مشاريعها يوجه نحو تحقيق نتائج محددة وملموسة.

وبعد أن قمنا بدراسة التقرير دراسة متأنية، يتعين علينا أن نشير إلى أن الخوف من النشاط الإشعاعي من قبل الجمهور العام هو أحد أبرز الآثار المترتبة على حوادث الإشعاع ولا يمكن التغلب على هذا الخوف إلا بالبرهان على أن الطاقة النووية يمكن أن تستخدم بأمان لمساعدة الناس، سواء كان ذلك نظريا أو في الممارسة العملية. وعلى الجانب النظري، يتوجب علينا أن نشجع على مزيد من البحوث العلمية حول جيل جديد من مفاعلات الطاقة النووية الأكثر أمانا، حتى في حالات الطوارئ، إلى جانب كونها أكثر كفاءة. ويحدونا الأمل أن تولي الوكالة اهتماما أكبر لتطوير هذا المجال من العلوم النووية في المستقبل.

ومن دواعي قلقنا البالغ اتجاه العلماء والمتخصصين من الشباب ذوي الخبرة النووية إلى مغادرة بلداننا. ونعتقد أن منشآت الطاقة النووية في بلدنا لن يتسنى تشغيلها بأمان ما لم يكن لدينا شباب على درجة عالية من التعليم والمهارة للعمل في هذا الحقل. وتعزى هذه المشكلة، إلى حد ما، إلى حالة الركود التي أصابت الجهود الرامية لإيجاد تطبيقات جديدة للطاقة النووية وتحسين التكنولوجيا الحالية.

أخيرا، يود وفد بيلاروس أن يثني على عمل الوكالة، وأن يعرب عن التأييد لمجالات النشاط الأساسية في المستقبل. وأننا نعقد الأمل على قيام تعاون وثيق مع الوكالة من أجل حل كل المشاكل المرتبطة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفدي، أتقدم بالتهنئة للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على قيادته، وعلى الطريقة الفعالة التي يدير بها دفة عمل الوكالة.

وباكستان تبقى ملتزمة بثبات بأهداف ومقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكعضو مؤسس في الوكالة، يسرنا أن نلاحظ أن الوكالة تظل من بين المنظمات التي تدار بأكبر قدر من الفعالية في سائر منظومة الأمم المتحدة. والمهام التي تكلف بها الوكالة تنطوي على تحديات علمية، وهي معقدة تقنيا، وحساسة سياسيا، وتتطلب الكثير من الموارد المالية. والهدف الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو السعي للتعجيل بإسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرفاه في جميع أنحاء العالم وتوسيع نطاقه، إنما يعطي الوكالة دورا فريدا متعدد الأوجه في عملية التنمية الاقتصادية.

إننا نسلم مع التقدير بدور الوكالة في مساعدة باكستان للإفادة من الاستخدام السلمي للذرة في ميادين مختلفة تتراوح من إنتاج الطاقة النووية إلى الزراعة. لقد ساهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال المساعدة التقنية، في جهودنا لإنشاء قاعدة مهنية من القوى العاملة، ومعاهد البحوث، ومرافق التدريب، والمراكز الطبية وغيرها من الخدمات الفنية في مجال الاستخدامات السلمية للذرة.

ووفرت باكستان، بدورها فرص التدريب للكثير من مرشحي الوكالة. فخبرتنا في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا نتشاطرها مع البلدان النامية الأخرى تحت

إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن هذا النوع من التفاعل فيما بين البلدان النامية يعزز روح التعاون التقني بين تلك البلدان.

سجل باكستان الخالي من الأخطار على صعيد الأمان والضمانات النووية، ومشاركتها في أنشطة الوكالة الترويجية ودورها النشيط والبناء في أجهزة صنع السياسة تعبر عن التزامنا الدائم بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

إن تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو سبب وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. العالم في حاجة متزايدة للطاقة. والطاقة تضاعف العمل البشري، مما يزيد الإنتاجية. لقد تجاوز عدد سكان العالم حد ستة بلايين نسمة في العام الماضي، ورغم ذلك فإن ثلث هذا العدد – بليوني نسمة – ليست لديهم كهرباء. التنمية تعتمد على الطاقة، والبديل عن التنمية هو الفقر والمعاناة.

لا يمكن تلبية الطلب على الطاقة بالوقود الأحفوري وحده، لأن هذا يضع عبئا غير مقبول على البيئة. التنمية المكثفة للطاقة المائية هي أحد الخيارات. والخيار الآخر الوحيد الصالح والمستدام هو استخدام الطاقة النووية. ونحن نشعر بأن معارضة الطاقة النووية، بالرغم من سجل سلامتها الجيد وطبيعتها الرؤوفة بالبيئة، إما تستند على سوء فهم أو أنها ذريعة متعمدة لحرمان البلدان النامية من هذه التكنولوجيات.

وباكستان حريصة، بسبب محدودية مواردها من الوقود الأحفوري والطاقة المائية، على أن تستغل الطاقة النووية بأكبر درجة حتى تلبي متطلباتها المستقبلية من الكهرباء.

علاوة على ذلك، وحيث أن جزءا كبيرا من متطلبات توليد الطاقة الحالية يلبى عن طريق استخدام النفط، فإن ذلك يكبدنا تكاليف مرتفعة لاستيراد النفط. ولكي ننوع نظام توليد الطاقة في البلاد ونخفض اعتمادها على الطاقة المستوردة، فإن زيادة استخدام الطاقة النووية يصبح لباكستان خيارا مرغوبا فيه. وفي هذا الصدد، نعترف مع التقدير بالتعاون الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرحلة التشييد لمحطتنا النووية الثانية في تشاشما، والتي تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها.

إن ''ثقافة الأمان'' الواضحة عنصر لا غنى عنه من أي برنامج ناجح للطاقة النووية. ويجب ألا تغيب عن البال دروس تشيرنوبل في إطار التنمية الآمنة للطاقة النووية. إننا سعداء لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أدت دورا بالغ الأهمية في توفير المعلومات والمشورة لجميع أعضائها حول القضايا المتعلقة بالسلامة. ولقد صدقت باكستان على اتفاقية الأمان النووي، حيث أننا نؤمن بأن لهذه الاتفاقية دورا هاما في تحسين ثقافة الأمان لدى الدول الأطراف في الاتفاقية. وإننا ندعو جميع البلدان التي لديها برامج طاقة نووية ولم تفعل هذا حتى الآن أن تنضم للاتفاقية، وأن تصدق عليها على الفور حتى تعزز بذلك الأمان النووي في كل أرجاء العالم.

يمثل تنفيذ اتفاقات الضمانات النووية جانبا هاما من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن سعداء بحقيقة أنه خلال عام ١٩٩٩ أظهرت الأنشطة الهائلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالضمانات، والتي تمتد إلى ٩٠٠ منشأة في حوالي ٧٠ بلدا وتشمل حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص/يوم من التفتيش، أن المواد النووية والمواد الأخرى المعلنة والخاضعة لضمانات الوكالة استخدمت في أنشطة نووية سلمية وتم جردها بالكامل. وباكستان، بدورها، وفت مخلصة بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات في إطار اتفاقاتها مع الوكالة تحت الفئة INFCIRC/66.

إن التعاون التقني ونقل التكنولوجيا بالنظر إليهما في إطار الواجبات القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وطموحات أغلبية كبيرة من أعضائها، يظلان جوهر الدور الترويجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن غير راضين لأن صندوق التعاون التقني لم يتلق سوى ٦٤ مليون دولار، مقارنة بـ ٧٣ مليون دولار كانت متوقعة. وفي الوقت الذي نشيد فيه بدور الوكالة الإيجابي في التعاون التقني، نحث على التعزيز الإضافي لهذا الجانب من عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من الأهمية، بالنسبة لمصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولضمان المكاسب واسعة النطاق من الاستخدامات السلمية للذرة، أن تحافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تركيزها على طابعها الخاص بالتشجيع التقني. ومن هذا المنطلق، يقلقنا أن نلاحظ تحولا ملحوظا في التركيز نحو دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عميات التحقق. هناك حاجة إلى عكس وتصحيح هذا التوجه وإلى استعادة التوازن. ومن المؤكد أن الضمانات تمثل وظيفة أساسية للوكالة. إلا أن الضمانات لا توفر إلا إطارا قانونيا لمتابعة تنفيذ الهدف الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ألا وهو تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

إننا ننتظر من الوكالة أن تتخذ تدابير غير تمييزية في توفير الحصول على الطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية. إن الهدف الأساسي للوكالة هو تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ظروف آمنة تقنيا، وليس العمل كشرطي نووي.

وباكستان تظل ملتزمة بهدفي منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولقد أيدت باكستان تاريخيا جميع المقترحات والاتفاقات الرامية إلى الحد من أسلحة الدمار الشامل وخفضها التدريجي والقضاء عليها في نهاية المطاف. وبذلنا جهودا لأكثر من ربع قرن وقدمنا المقترحات للإبقاء على منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية. وقد انهارت تلك الجهود كلها أمام التجارب النووية الهندية التي أجريت في أيار/مايو ١٩٩٨.

من الحقائق المعروفة تمام المعرفة أن برنامج التسلح النووي الهندي تطور ونضج على أساس الاقتناء غير المشروع لتكنولوجيا حساسة وتغيير مسار برنامج الطاقة النووية الهندي في علانية نسبية، وفي تجاهل صارخ لالتزاماتها وواجباتها الدولية. لقد بشرت طيلة سنوات عديدة بأن لديها برنامجا نوويا سلميا. إلا أن التطورات اللاحقة كشفت الفجوة الواسعة التي كانت قائمة دائما بين أقوالها وأفعالها.

لقد دفعنا هول الخطر الناتج على أمننا إلى إجراء التجارب النووية الخاصة بنا لاستعادة التوازن الاستراتيجي والحفاظ على السلم في المنطقة. ويبقى ضبط النفس والتحلي بروح المسؤولية مبدأين يوجهان سياستنا النووية. لقد أعلنا تعليقا من جانب واحد للمزيد من التجارب وأكدنا على الحاجة إلى منع سباق للتسلح النووي.

وقد اقترحنا على الهند كذلك إقامة نظام قيود استراتيجي في جنوب آسيا. وأثناء العام الماضي، واصلنا تعزيز قواعدنا التنظيمية الداخلية، الشديدة بالفعل، لمكافحة تصدير المعدات أو المواد النووية.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الاتحاد الرسي أن يرحب بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشكره على عرضه للتقرير الذي أصدرته الوكالة مؤخرا.

ونرى أن تقرير الوكالة يقدم صورة موضوعية للأعمال المتعددة الجوانب للوكالة. فيغطي مجالات رئيسية، مثل ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال وظائف الرصد الخاصة بها، وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية

من أجل تحقيق التنمية. ويعتقد الاتحاد الروسي بأن من المهم أن نعمل مع الوكالة على تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وكان من الأمثلة المشهودة على ذلك التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بين روسيا والوكالة في آذار/مارس من هذا العام. ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا لتعزيز قدرة الوكالة على صنع القرار وقدراتها العملية.

إن تقرير الوكالة يصدر بعد الاتمام الناجح للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وروسيا، بوصفها إحدى الدول الوديعة للمعاهدة، يسعدها أن الوثائق المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي تضع جدول أعمال تفصيليا لتعزيز نزع السلاح النووي. ونعتقد أن نجاح المؤتمر نبع من تحقيق توازن بين المصالح مقوم بحرص في الوثيقة النهائية. والآن، إذا أردنا لهذه الوثيقة أن تكون فعالة، علينا أن نحافظ على هذا التوازن، دون الإخلال به لمنفعة أي موقف وطني.

ومن المهم أيضا أن نقيم الحالة تقييما واقعيا. ولا يمكن تحقيق المزيد من تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية إلا في تزامن وثيق مع صون وتعزيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وصون هذه المعاهدة التي أبرمت عام ١٩٧٢، والتي تشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي العالمي، يفتح الآفاق أمام إمكان إبرام اتفاق ستارت الثالثة الذي يتيح مستويات أدنى للرؤوس الحربية لدى كل طرف، أي ١٥ ٠٠٠ لكل منها.

من المؤكد أن قرارات مؤتمر معاهدة عدم الانتشار تعزز دور الوكالة ومركزها بوصفها جهازا عالميا للتعاون بين الدول في الميدان النووي. والمهام الرئيسية التي ستواجهها الوكالة في القرن الحادي والعشرين تتمثل برأينا في تيسير التعاون الدولي في كفالة أن تستخدم المواد الصالحة لصنع الأسلحة استخداما سليما اقتصاديا وآمنا بيئيا في دورات الوقود النووي المدنية، من ناحية، والمساعدة في استحداث تكنولوجيات نووية جديدة لا يمكن أن تستخدم لأغراض صنع الأسلحة، من ناحية أخرى.

وتعمل الوكالة بالفعل بدأب على رصد استخدام المواد الانشطارية التي تولدها برامج صنع الأسلحة. ونعول تعويلا كبيرا على العمل المشترك الذي يضطلع به خبراء روسيا والولايات المتحدة والوكالة في إطار الاتفاق الثلاثي لعام ١٩٩٦، فيما يتعلق بتطبيق رصد الوكالة للمواد الانشطارية الناتجة عن مصادر صنع الأسلحة. والعمل يمضي قدما وفقا للجدول الزمني الذي وافقت عليه الأطراف الثلاثة.

وفيما يتعلق باختراع تكنولوجيات مبتكرة آمنة بالنسبة لانتشار الأسلحة النووية، لا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به في هذا المضمار. وفي مؤتمر قمة الألفية، اقترح رئيسنا، السيد فلاديمير بوتين، وسيلة لكفالة الطاقة التي تمس الحاجة إليها في تحقيق التنمية المستدامة، تحسم مشكلة انتشار الأسلحة النووية، وتحسن حالة البيئة العالمية على نحو قاطع. ويهدف الاقتراح الروسي إلى الاستبعاد التدريجي للمادتين الأساسيتين المستخدمتين في صنع الأسلحة – وهما اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم النقي – من الاستخدام في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد أجرينا أبحاثا في بلدنا تبين أنه بالإمكان، في واقع الأمر، أن يجري إنتاج الطاقة النووية دون الحاجة إلى هاتين المادتين المستخدمتين في صنع الأسلحة. وفضلا عن ذلك، يبدو أن هناك إمكانية لحرق البلوتونيوم وغيره من العناصر بحيث نكفل إمكان إعادة هذه النفايات إلى القشرة الأرضية دون الإخلال بالإشعاع الطبيعي للأرض. وهذا ينهي الأثر السلبي للطاقة النووية على البيئة، ويحل مشكلة النفايات المشعة حلا نهائيا.

ويسعدنا أن المدير العام أيَّد الاقتراح الروسي في المؤتمر العام للوكالة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والعمل في تنفيذه بدأ المرحلة التطبيقية. وفي هذا الصدد، قررت الوكالة أن تشكل فريقا مخصصا للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود. وسيعقد هذا الفريق أول اجتماع له في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وأود أن أؤكد أن الاقتراح الروسي لا يعني الإلغاء الفوري للدورة الحالية للوقود النووي، أو إغلاق جميع مفاعلات الطاقة النووية التي تعمل الآن. فما نتوخاه هو التعاون الدولي على نطاق واسع بحيث نتمكن معا من استحداث تكنولوجيا للمفاعلات مبتكرة وموجهة إلى المستقبل.

ويسعدنا أن مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة يدعو الدول الأعضاء المعنية إلى العمل معا، تحت رعاية الوكالة، للنظر في هذه المسائل. ونؤيد أيضا جهود الوكالة لمنع الاتجار بالمواد النووية بغية الارتقاء بمستوى الحماية الفعلية وتطوير أنظمة وطنية للمحاسبة والرصد فيما يتعلق بالمواد النووية. ونؤيد توسيع نطاق التعاون بين الدول لوقف التهريب النووي.

ومما له أهمية جوهرية بالنسبة لروسيا عمل الوكالة على توفير التعاون التقني للبلدان النامية لكي تنفذ البرامج ذات الأولوية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونشارك بفعالية في برامج التعاون التقني للوكالة عن طريق تقديم المعدات وتنظيم وعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية للأخصائيين من البلدان النامية.

ونرى في نفس الوقت أنه من المهم أن تدعم الوكالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة عن طريق القضاء على آثار الكوارث التكنولوجية. ونؤيد استمرار تقديم المجتمع الدولي المساعدات إلى البلدان التي تعاني من آثار ما بعد حادث تشرنوبل. ونرحب بقرار رئيس جمهورية أوكرانيا بإغلاق هذا المفاعل النووي.

وننوه بالتغييرات السياسية الإيجابية التي تحدث في شبه الجزيرة الكورية. ورغم الجهود التي بذلت في المؤتمر العام للوكالة لتجاهل هذه التغييرات، فقد اتخذ قرار بشأنها. ونأمل أن تساعد التحولات الإيجابية في هذه المنطقة على كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة.

ختاما، أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن الموافقة على التقرير السنوي للوكالة، وفي الإعراب عن الأمل في إعداد مشروع قرار بتوافق الآراء يتضمن نتائج هذا الاستعراض.

السيد سالازار (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه إزاء التقرير الذي قدمه السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يؤكد مرة أخرى على كفاءة أداء المنظمة ونجاح مديرها العام في قيادة فريق الفنيين القديرين الملتزمين بقضية الأمان النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن بيرو، وهي أحد بلدان أولى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تعلق أهمية كبرى على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تم التأكيد عليها في المؤتمر الأخير للأطراف في هذا الصك الدولي الهام للنهوض بنزع السلاح النووي بشكل كامل. وللوكالة دور هام أيضا تضطلع به في مجال تطبيق الضمانات التي يتعين أن تلتزم بها الدول الحائزة للطاقة النووية نظرا لما لها من طبيعة ازدواجية: فبينما تشكل هذه الطاقة تهديدا خطيرا، فإنها تنطوي في نفس الوقت على تطبيقات أعظم للتنمية الاجتماعية للشعوب.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى الركن الثالث من أركان عمل الوكالة، ألا وهو التعاون التقني مع البلدان النامية لتمكينها من الاستفادة من الإمكانيات العديدة التي يتيحها الاستخدام السلمي للطاقة النووية بأثرها الاجتماعي.

وفيما يتعلق ببلدي ومنطقتنا دون الإقليمية، أود أن أشير إلى الدعم الذي تقدمه الوكالة لخطة التنمية لمنطقة الحدود بين بيرو وإكوادور للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، مع الموافقة على مشروعين، الأول في مجال الطب النووي الذي من المقرر أن يحصل على تمويل كبير، والثاني يتعلق بتطبيق تقنيات النظائر المشعة في الهيدرولوجيا. وقد تمت الموافقة على المشروع الثاني باعتباره مشروعا إقليميا تشارك فيه أيضا إكوادور وأوروغواي وباراغواي وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا. وقد خصصت الوكالة مبلغ مليوني دولار لهذا المشروع.

وأدت الزيادة الرسمية التي قام بها المدير العام للوكالة إلى بيرو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى تعزيز العلاقة بين الوكالة وبلدي والتي توطدت على أعلى مستوى. فقد مكنتنا هذه الزيارة من إعلام الوكالة بشتى الأنشطة التي تنفذ في بلدي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، أدى التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون التقني مع الوكالة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى تمكين بلدنا من أن يكون مركزا إقليميا للتعاون التقني من خلال استخدام المعهد البيروابي للطاقة النووية كمقاول إقليمي من الباطن، اعترافا بالعمل الذي يقوم به ذلك المعهد كمركز للأبحاث النووية وكمنتج للخدمات التكنولوجية. وجاء التوقيع على مذكرة التفاهم في أنسب وقت، حيث تم في إطار انعقاد حلقة العمل الإقليمية المعنية ببرامج التعاون التقني لتلك المنطقة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ والأعمال التحضيرية لوضع برامج السنتين القادمتين.

أخيرا، أود أن أسترعي الانتباه إلى دعم آخر قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتمثل في عرضها على بلدي أن ينظم حلقة دراسية إقليمية لتعزيز البروتوكول الإضافي تعقد في ليما في عام ٢٠٠١، وستحظى تلك الحلقة أيضا بالدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي يقع مقرها في المكسيك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/55/L.25 والتعديلات التي أدخلت عليه سيتم يوم الجمعة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ باعتباره البند الأخير في تلك الجلسة.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام A/55/498

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأول ممثل توغو، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): في الخطاب الذي ألقاه الرئيس إياديما، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، ركز بشكل خاص على جملة أمور منها ضرورة قيام المجتمع الدولي بعزم وطيد بدعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية لإيجاد حلول دائمة للمشاكل الضخمة التي ما زالت تواجهها بعد انقضاء عدة عقود على تمتعها بالسيادة.

ويتسم الوضع الصعب بشكل خاص الذي تجد الدول الأفريقية نفسها فيه بالافتقار الملحوظ إلى الاستقرار، وتدهور الاقتصادات الوطنية، واستمرار سوء الأحوال الصحية. وقد زاد من تفاقم هذا الوضع الآثار المعاكسة للعولمة؛ ومن الطبيعي أن يدفع هذا الوضع بالمجتمع الدولي إلى زيادة تعاونه مع البلدان الأفريقية.

وفي هذا السياق، تظل الأمم المتحدة بشكل واضح أنسب إطار للعمل. فالأمم المتحدة تضطلع بدور ريادي – من خلال هيئاتها وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة – في صون السلم وحفظ السلام وكذلك في النهوض بالتنمية في أفريقيا. وتتطلب الظروف السائدة اليوم في أفريقيا أن تقوم هذه المنظمة العالمية بدور العنصر الحفاز في تقديم المساعدة التي تحتاج إليها البلدان الأفريقية، وذلك بتعزيز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية، والحكومات الأفريقية، والمنظمات غير الحكومية. ولهذا أود قبل أن أستطرد في بياني أن أهنئ الأمين العام بحرارة على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في العام المنصرم.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الذي ينظمه الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، والمستكمل في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، نما بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. وأصبح الآن يشمل مجالات متنوعة مثل اتقاء الصراعات، وحفظ السلام، والمساعدة في العمليات الانتخابية، وتقديم المعونة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، والإعمار فيما بعد الصراع، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إدارة مشاكل اللاجئين والقضايا السكانية.

هذه المناقشة، كالحال في كل عام، تتيح الفرصة لاستعراض ما تم إنجازه في مختلف الميادين التي تشملها هذه الشراكة في العام السابق، وبشكل خاص لتحديد إمكانيات زيادة هذه الشراكة وتعميقها وتعزيزها.

وفيما يتعلق بمجال حفظ السلام والأمن، الذي مما لا جدال فيه أن الأمم المتحدة لديها خبرة كبيرة فيه يمكنها أن تستخدمها في المساعدة على تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، يسرنا أن نلاحظ أن هاتين المنظمتين واصلتا توحيد جهودهما في سبيل تسوية الصراعات واتقائها في أفريقيا.

وهكذا فإن جهود الوساطة المتعلقة بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وهي الجهود المبذولة في ظل قيادة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة التي لا تعرف الكلل، قد جعلت من الممكن التوصل في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية وقيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإنشاء ونشر بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا وفقا لأحكام القرارين ١٣١٢ (٢٠٠٠) و ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، اللذين أيدتهما الأمم المتحدة بثبات. وتفيد آخر المعلومات بأن المرحلة الأخيرة من البعثة، التي سيجري فيها نشر قرابة ٤ ٢٠٠ جندي في كلا البلدين، ستبدأ قريبا. ونأمل أن يستمر هذا الزخم باتجاه السلام وأن يتم التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع الحدودي بين البلدين.

وفي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية يجري تنفيذ مبادرتين تشارك فيهما المنظمتان كلتاهما.

وثمة عنصر هام آخر في رصد الأمم المتحدة للصراعات الأفريقية، هو قيام الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بتعيين ممثلين شخصيين أو مبعوثين شخصيين يوفدون إلى

جملة بلدان من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا/إريتريا. ويمكن رؤية هذا التعاون أيضا في دعم الأمم المتحدة للمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ إنشاء أطر للتعاون من قبيل آلية التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون. وقد أتاح لنا الاجتماع الأول لهذه الآلية، المعقود هنا في نيويورك يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أن نقيم عملية السلام في سيراليون وأن نحدد التدابير العاجلة المتعين اتخاذها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق لومي للسلام على نحو يتسم بالتوافق.

ورغم كل شيء، لا يزال اتقاء الصراعات يمثل في رأينا، بؤرة التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. والواقع أنه قد ثبت أن الأطراف في أي نزاع يميلون إلى أن يكونوا أقل تشددا في المراحل المبكرة وإلى التماس حلول تفاوضية بدرجة تفوق كثيرا ميلهم إلى ذلك بعد اندلاع أعمال العنف. كما أن الاتقاء، الذي تقل تكاليفه البشرية والمالية، يتيح أكبر الإمكانيات لمعالجة الأسباب الجذرية لأي نزاع الأمر الذي يوفر فرصة حقيقية لإقامة أسس للسلام الدائم.

وفي هذا الصدد، يسعى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر العاصمة، بعد أن أعلنوا سنة ٢٠٠٠ سنة للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا، إلى توحيد جهودهم للحيلولة دون نشوء صراعات داخلية جديدة وصراعات جديدة فيما بين الدول ودون حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية يحتمل أن تفضي إلى اضطرابات خطيرة. وتعتبر الخطوات التي خطاها قبل بضعة أسابيع نحو عشرة من رؤساء الدول، باسم منظمة الوحدة الأفريقية، جزءا من هذه العملية وينبغي تعزيزها في أماكن أخرى، وكلما دعت الضرورة.

وينبغي أن يكون شعارنا ''التركيز على التدابير الوقائية''. وفي هذا الصدد بات من المشجع أن نلاحظ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، أن إدارة الشؤون السياسية تعمل على تحقيق هذه الغاية بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأن إدارة عمليات حفظ السلام قد أوفدت ضابط اتصال إلى مكتب تلك المنظمة في أديس أبابا تعزيزا لتقاسم المعلومات وللتنسيق.

وبالمثل، قد أسعدتنا الشراكة التي أقيمت بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لتعزيز قدرات منظمة الوحدة الأفريقية في مجال اتقاء الصراعات وإدارتها وتسويتها، ومن خلال الصندوق الاستئماني المنشأ لهذه الغاية.

إن تصميم أفريقيا على أخذ زمام شؤونها في أيديها ومختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ينبغي ألا يغيِّبا عن أبصارنا الحقيقة القائلة إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لا بد أن تدعم الأمم المتحدة بقوة مبادرات الدول الأفريقية الرامية إلى تعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام وتسوية الصراعات.

إلا أنه مما يدعو إلى الأسف البالغ أن نلاحظ أن المجتمع الدولي لا يولي دائما لإدارة الصراعات في أفريقيا نفس القدر المناسب من الاهتمام الذي يوليه دائما لمناطق العالم الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم – وأشير هنا على وجه التحديد إلى الجهود المضطلع بها عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل اشراك فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مهام في غينيا – بيساو وسيراليون – لا تلقى الدعم المالي والسوقي الكافي.

واستنادا إلى هذا، دعا مؤتمر القمة السادس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية، من خلال إعلان لومي، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى إيلاء الاهتمام اللازم لإدارة وتسوية الصراعات في أفريقيا وإلى تقديم الدعم الفعال إلى المبادرات المتخذة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونأمل أن يؤدي استعراض شامل يتناول التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام الذي يرأسه السفير الإبراهيمي، إلى توصل المجتمع الدولي إلى حلول مناسبة لمشكلة السلام والأمن التي لا تزال تمثل الشاغل الرئيسي للبلدان الأفريقية.

وتمثل إدارة القضايا الإنسانية في حالات الطوارئ في أفريقيا مجالا هاما آخر من مجالات التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولقد تعاظمت أهمية مسألة اللاجئين نتيجة للأزمات والصراعات فيما بين الدول وفي داخلها، بينما أخذت الموارد المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التضاؤل تدريجيا.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أرحب بالتعاون الواسع النطاق القائم بين منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية، الأمر الذي أدى إلى اجتماع للخبراء الفنيين الحكوميين وغير الحكوميين عقد برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية في كوناكري في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس بمناسبة مرور ثلاثين سنة على إبرام اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة لجوانب محددة من مشكلات اللاجئين في أفريقيا. وتستهدف خطة العمل المعتمدة في ذلك الاجتماع ثم في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، معالجة حالة اللاجئين الحرجة في أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، أبرزت الكوارث الطبيعية التي شهدتها أفريقيا في السنوات الأخيرة – الفيضانات في موزامبيق، والإعصار في مدغشقر، والجفاف في إثيوبيا – حاجة أفريقيا إلى تنسيق جهودها كي تعزز بمساعدة من الأمم المتحدة، قدراتها على الاستجابة للطوارئ والكوارث الطبيعية بشكل أسرع وأفعل.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن المنظمتين وافقتا – في برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ الذي وضعته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ختام الاجتماع المتعلق بالتعاون الذي عقدته أماناهما في أديس أبابا بتاريخ ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، على تدابير محددة لتعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وإدارات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة، لا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وما برحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تركز، عن طريق أعمالها في البلدان المتضررة بالحرب، من قبيل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، اهتمامها الشديد على تلبية احتياجات الأطفال في إطار المساعدات الإنسانية. وبالمثل، أخذ برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يسعى على مدار السنة الماضية إلى مساعدة البلدان الأفريقية التي تبنت خططا وطنية لتحسين معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية.

وبينما يتواكب اتقاء الصراعات والمساعدات الإنسانية والجهود الإنمائية معا، علينا أن نعالج أيضا أسباب الصراع الجذرية، لا مجرد أعراضها. وبعبارة أخرى، لا بد أن تشمل الإدارة الفعالة للصراعات جهودا تستهدف تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتخفيف عبء الديون الذي لا تحتمله البلدان الفقيرة، وتشجيع ومتابعة التدابير الرامية إلى الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي.

وفي مجال الإصلاحات الديمقراطية، فإن التعاون الذي تقدمه الأمم المتحدة يدعم الجهود التي تبذلها البلدان

الأفريقية في هذا الميدان، سواء في مجال الانتخابات أو الحكم الرشيد أو احترام حقوق الإنسان والمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال إدارة الشؤون السياسية، جزء من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها لإقامة حكومات تمثيلية مستقرة – بوصفه عنصرا أساسيا لمنع الصراعات.

ومن الناحية الاقتصادية، لست في حاجة إلى أن أشير إلى أن السعي لإيجاد حلول كافية ودائمة لمشاكل النمو والتنمية الاقتصادية، من بين شواغل الدول الأفريقية. وفي هذا الصدد سعت منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة إلى بدء عملية إصلاحات اقتصادية عميقة ووضع برامج على المستوى القاري: فخطة عمل لاغوس لا يزال يعتد بها بعد مرور ١٩ عاما على إنشائها، وكذلك الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنشئت عام ١٩٩١؛ وبرنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٥ المكرس لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ وأخيرا الاتحاد الأفريقي وهو المشروع الذي أطلق في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عُقد في سرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واعتمد في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية في لومي. وخبرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تفيد بشكل خاص الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات مختلفة للاندماج داخل القارة.

ومن المؤكد أن تنفيذ هذه التدابير المختلفة للاندماج يمكن أن يتعزز من خلال التعاون بين الدول الأفريقية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويقدم الأخيران المساعدة للدول الأفريقية مما يسمح لها بتعزيز قدرتها على إدارة الاقتصادات الكبيرة.

وبالمثل، فإن التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية سيسمح لأفريقيا بتنفيذ البرامج المذكورة أعلاه بقدر ما يفيد البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويسمح لها بالاستفادة من المزايا التي توفرها العولمة وتمكنها من معالجة المخاطر التي تنشأ عنها.

ومن بين الأهداف التي تتوخاها الأمم المتحدة من خلال شراكتها العميقة مع منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية، القضاء على الفقر في أفريقيا. وإذا كانت النتائج المتوخاة تأخر تحقيقها، على الرغم من الالتزامات التي قطعناها والجهود التي نبذلها، فإن ذلك يرجع إلى تنوع المشاكل واتساع نطاقها.

ونحن نعرف أن الحالة الاقتصادية للقارة تتسم بوجود دين خارجي ضخم ومعدلات ادخار وطني راكدة، بالإضافة إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وضعف تدفقات رأس المال الخاص.

وخلال استعراض البند ٥٠ من جدول الأعمال المعنون ”أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ أبرزت وفود كثيرة أثر هذه العناصر المختلفة على احتمالات التنمية في أفريقيا.

ومن الطبيعي أن الحالة الحرجة التي يعاني منها تمويل التنمية في أفريقيا لن تتحسن بين ليلة وضحاها دون أن تتوفر إرادة سياسية جديدة ويتوفر التزام متجدد من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تعبئة الموارد الكافية التي تحتاج إليها أفريقيا. وعليها أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في الحملة التي تقوم بها البلدان الأفريقية لإلغاء ديونها الخارجية.

ونظرا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تخفيف حدة الفقر، فيجب على الأمم المتحدة، بالمثل، أن تدعم الدول الأفريقية بحزم في هذا الميدان أيضا.

والمناقشة الرفيعة المستوى التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ بشأن موضوع ''التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة'' جعلت من الممكن تقييم أهمية هذه المسألة تجاه البلدان الأفريقية، وأهمية الفجوة الرقمية التي تفصل أفريقيا عن المناطق الأخرى في العالم.

لذلك من المستصوب أن نكرر دائما المبادرات التي ترمي إلى مساعدة أفريقيا، مثل المنتدى الإنمائي الأفريقي الأول الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد مكّن هذا المنتدى المشاركين فيه من اعتماد عدد من البرامج بما في ذلك برنامج شبكة المنظمات غير الحكومية وهو فريق عمل يرمي إلى إشراك المجتمع المدني في تشجيع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح التنمية في أفريقيا.

والصحة أيضا مجال هام للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من ناحية، ومكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض من ناحية أخرى.

وفي الأسبوع الماضي اتخذت الجمعية العامة دون تصويت – وبروح التضامن مع شعب أفريقيا بالتأكيد – القرار ٥٥/١٣ الذي تقرر فيه:

> ''أن تعقد، على سبيل الاستعجال، دورة استثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لاستعراض ومعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جميع جوانبها''. (القرار ٥٥/١٣، الفقرة ١)

إن أفريقيا تتوقع الكثير من هذا الاجتماع الذي ينبغي أن يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بدور رائد في التحضير له. وفي هذا الصدد، فإن هذه الدورة تحتاج إلى الدعم والتشجيع المستمرين من المجتمع الدولي.

ولا بد أيضا أن نرحب بجهود منظمة الصحة العالمية في مجال حماية وتحسين الصحة للجميع ولا سيما أشد الجماعات فقرا وأكثرها ضعفا. وحملة ''رد الملاريا على أعقابها'' في أفريقيا والبرنامج الخاص بتخفيض معدل الوفيات بين الأمهات من خلال الوصول الأفضل للرعاية الصحية اللازمة في البلدان النامية، والتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين أمثلة واضحة على هذه الجهود التي تفيد أفريقيا إفادة كبيرة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من التعزيز المستمر للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لا تزال توجد تحديات كثيرة. وبغية التغلب على هذه التحديات فإننا نحتاج إلى وقت وموارد ومبادرات شاملة مناسبة وجريئة من منظمة الوحدة الافريقية، والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وكذلك من المجتمع الدولي بأكمله.

إن أفريقيا، كما ذكر الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، يجب أن تواجه جميع أنواع الصعوبات، ولكنها ستظل منطقة غنية بثرواتها الكامنة، ونتيجة لذلك يجب مساعدتها ودعمها حتى تفي بإمكانياتها الضخمة. والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سيساعد في تحقيق هذا الهدف.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة تؤيد هذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أولا أن يُعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي أن نعمله فإن التقرير يبين المدى الذي أمكن فيه للمنظمتين أن تطورا العلاقات الوثيقة فيما بينهما للعمل معا في مختلف الميادين.

ويُعرب الاتحاد الأوروبي خاصة عن ترحيبه بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعزيزا لقدرتهما المشتركة على اتقاء الصراعات وحلها في أفريقيا. وبينما يرى الاتحاد الأوروبي أن مواصلة عقد الاجتماعات بصفة منتظمة بين الأمينين العامين وكبار مستشاريهما أمر ذو أهمية حيوية، فإنه يرى مع ذلك أنه من المفيد أن يزيد الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وأعضاء أمانتها العامة من تواتر حضورهم أمام مجلس الأمن لتزويده بالمعلومات عن إدارتهم لمختلف الأزمات الأفريقية.

وتجري مناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في وقت ما زال حرجا بالنسبة للقارة الأفريقية. فيمكننا أن نرى من ناحية بعض دلائل التقدم على الصعيدين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي. غير أن أكثر من ثلث البلدان الأفريقية، من ناحية أخرى، متورطة أو كانت متورطة إلى عهد قريب في صراع مسلح. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق بشأن الزيادة في عدد الصراعات المسلحة، والتدفق المستمر في الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الداخل والدور المتنامي الذي تؤديه الجماعات المتمردة غير الخاضعة للسيطرة في الصراعات المسلحة.

ومع الإشارة إلى أن مجلس الأمن يضطلع وفقا للميثاق بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتزام البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بالقيام بدور رئيسي في منع الصراعات وحلها في أفريقيا. ويُثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي يبذلها الزعماء الأفارقة والدول الأفريقية، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وكما ذكرنا في العام الماضي، فإن لدى الاتحاد الأوروبي آلية تشاورية مع منظمة الوحدة الأفريقية، نود أن نواصل تطويرها. ونحن على استعداد بصفة خاصة لتعزيز الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية بشأن الطرق الملموسة لمؤازرة جهودها المبذولة في جملة مجالات من بينها الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وإذكاء الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتوطيد سيادة القانون، والمجتمع المتسم بالتعددية. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا مشتركا إزاء حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في أفريقيا. وهو يولي درجة عالية من الأولوية للأخذ بنهج إيجابي وبنّاء، بهدف دعم الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعات دون الإقليمية والبلدان الأفريقية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

وفي هذا السياق، يُعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بنجاح مؤتمر القمة الأفريقي الأوروبي الذي عقد في القاهرة هذا العام برعاية الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية. وإعلان القاهرة وخطة عمل القاهرة هما من وجوه عديدة بمثابة وثيقتين مرجعيتين وصكين للتعاون في مجالات الأمن

والرفاه الاجتماعي والصحة، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويجب أن ينشط المجتمع الدولي في تقديم الدعم للالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية على نفسها بشأن القطاع الاجتماعي والبيئة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

وقبل أن أتطرق بالتفصيل إلى مختلف الأوضاع دون الإقليمية، أود أن أحدد ثلاثة مجالات نرى من الضروري أن تتعاون جميع الهيئات المعنية بشأنها على نحو أوثق، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويتمثل أولها في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي تقديم الدعم بنشاط للمبادرة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لفرض وقف على استيراد الأسلحة الصغيرة وتصنيعها، كما ينبغي بالتأكيد توسيع نطاقه ليشمل المناطق الأخرى في أفريقيا.

وثانيا، فيما يتعلق بإنشاء آلية متكاملة ومنسقة لمكافحة الاتجار بالمواد الخام والأسلحة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتحسين تفهمه للأصول الاقتصادية الكامنة وراء بعض الصراعات الأفريقية والجوانب التجارية لها. وهو يلاحظ مع الارتياح إقامة آلية لأنغولا من أجل رصد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)؛ وإنشاء فريق للتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإنشاء فريق للتحقيق في التجارة غير القانونية في الماس والأسلحة في سيراليون. ومن الممكن أيضا أن يتوخى إنشاء هيئة واحدة للخبراء، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، لإضفاء المركزية على جميع المعلومات وإجراء مقارنات حيوية بين مختلف الحالات. فالاتجار في حد ذاته لا يعرف حدودا، وكثيرا ما تتشابه المصالح الإجرامية بين أزمة وأخرى. وسيكون التعاون حاسما في هذا المجال بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وثالثا وأخيرا، ينبغي أن تُشن حملة تتسم بقدر أكبر من المنهجية للتوعية ضد الاستعانة بالجنود الأطفال في جميع البلدان المتورطة في صراعات. ويقوم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، كما تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بوضع أساس ممتاز، ينبغي أن يلقى مزيدا من الدعم النشط من جميع الهيئات السياسية المعنية.

ويُعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على الحوار الدوري الذي يجريه مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا بشأن إدارة الأزمات.

وفيما يتعلق بسيراليون والحالة في بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة، يداوم الاتحاد الأوروبي الاتصال عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد عقد اجتماع وزاري تمهيدي في أبوجا بين الاتحاد الأوروبي وهذه المنظمة الإقليمية لغرب أفريقيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل إعادة السلام إلى ربوع هذا البلد، ويدعو الجبهة المتحدة الثورية إلى الانخراط في عملية التسريح ونزع السلاح والتأهيل المنصوص عليها في اتفاقات لومي. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة إلى التزام المراعاة الصارمة للحظر المفروض على تصدير الأسلحة للقوات غير الحكومية والحظر على الماس غير الموثق بشهادة منشأ، المفروضين بموجب قراري مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) و ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

وأما فيما يتعلق بالقرن الأفريقي، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد تأييده الكامل للجهود الدبلوماسية

التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتسوية الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. وهو يُرحب باستئناف المباحثات مؤخرا مع إثيوبيا وإريتريا في مدينة الجزائر، ويرى أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ينبغي أن يشكل عاملا حاسما في تثبيت الحالة. ويهيب الاتحاد الأوروبي بالطرفين أن ينفذا قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠).

وهو يثني أيضا على النتائج الإيجابية للغاية التي حققتها العملية التي قادها الرئيس غيله رئيس جيبوتي فيما يتعلق بالصومال. فلقد نال نجاح مؤتمر آرتا وإقامة مؤسسات صومالية جديدة دعما لا لبس فيه ومؤكدا من المجتمع الدولي. والاتحاد الأوروبي يطالب جميع الجهات التي لم تشارك في هذه العملية أن تفعل ذلك.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه لجهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في سبيل استعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المنطقة. وهو يحث الأطراف على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومنظمة الوحدة الأفريقية قد أدت إلى جانب الأطراف والمنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، دورا هاما في الجمع بين أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طاولة التفاوض في عام ١٩٩٩، وفي التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. كذلك أسهمت منظمة الوحدة الأفريقية بشكل ملموس في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بأن أرسلت مراقبين وأنشأت اللجنة العسكرية المشتركة وعينت منسق الحوار الوطني بين الكونغوليين. والاتحاد الأوروبي يؤيد جهود منظمة الوحدة الأفريقية ويقدم المساعدة لتمويل اللجنة العسكرية المشتركة وتيسير الحوار الوطني.

وتظل الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقلقة للغاية. والاتحاد يعرب عن قلقه إزاء أخطار استئناف عام للأعمال العدائية مما يمكن أن يضر ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الضروري أن تواصل منظمة الوحدة الأفريقية مساعيها للتوصل إلى تسوية. ونحن نلاحظ في هذا الصدد أن الدول الأطراف في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبت في مؤتمر قمة مابوتو الأخير أن تساعد منظمة الوحدة الأفريقية في تعيين رئيس جديد للجنة العسكرية المشتركة. ونحن أيضا نرى أن بوسع المنظمة أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على التغلب على المأزق الذي يعطل إجراء الحوار بين الكونغوليين.

وتحتل التنمية المستدامة في أفريقيا أولوية للاتحاد الأوروبي. فالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا يقوم على تقاسم المصالح والقيم والأهداف. ونحن نرغب في مساعدة أفريقيا للتوصل إلى السلام والاستقرار كي تحسن نوعية المعيشة لسكانها. ومن أساسيات التنمية المستدامة توفر مناخ سياسي يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان وصلاح الحكم وقيام مجتمع مدني نشط. ولا بد في هذا السياق من أن يؤدي التعاون الإنمائي دورا هاما.

ويظل الاتحاد الأوروبي مصمما على مكافحة الفقر والوصول إلى هدف التقليص إلى النصف من عدد الذين يعيشون في فقر مدقع، بحلول عام ٢٠١٥. ويبقى الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للمعونة الإنمائية لأفريقيا. فهو يقدم أكثر من ثلثي – وأكرر، أكثر من ثلثي – مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وللمساعدة الإنمائية دور أساسي في دعم السياسات التي تتبعها البلدان الأفريقية. وهذا هو الوضع بالذات في أقل البلدان نموا التي يقع ثلاثة أرباعها في أفريقيا. وتتقاسم البلدان المانحة والبلدان الأفريقية المسؤولية عن استخدام تلك المساعدة الإنمائية بشكل فعال.

وفيما يتعلق خصوصا بمسألة الديون أود التشديد على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر تعزيز مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عنصرا أساسيا في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي للآن بنسبة ٦٨ في المائة من مجموع ما سدد للصندوق الاستئماني لتمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهو يدعو الدول المؤهلة لأن تفي بالتزاماتها السياسية الدولية، وتتخذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة لبدء هذه العملية، وأن تكفل، عند تنفيذ المبادرة، تخصيص الموارد المعبأة للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وأن تعزز سيادة القانون وصلاح الحكم ومشاركة المجتمع المدني، والتنمية البشرية.

وأود في الختام أن أؤكد استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل مع كل أصدقائنا الأفريقيين في إعداد مشروع قرار يكون أكثر تركيزا من المشاريع التي قدمت في السنوات السالفة، ويزيد التركيز فيه على القضايا التي لها أولوية في تجديد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به سفير توغو، البلد الذي يرأس منظمة الوحدة الأفريقية حاليا. وأتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام على نوعية وأهمية تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن استعراض هذا البند يتصف بأهمية خاصة للأفريقيين لأن قارتنا، منذ عام ١٩٦٠ وهو عام استقلال البلدان الأفريقية، ظلت سببا في قلق بالغ للمجتمع الدولي، ومن ثم فلها مكانة خاصة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وينبع هذا الاهتمام بأفريقيا، بالتأكيد، من موقع القارة الجغرافي ولكنه في المقام الأول ينبع من تنوع وتعقد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الأفريقية.

ومن ثم تفهمون، سيدي الرئيس، الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية، وهي تنضم بعضها إلى بعض في إطار منظمتنا الأفريقية، لتوطيد وتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وهذا التعاون المتعدد الوجوه نموذج يتجاوز اليوم النطاق الضيق للعلاقات المؤسسية بين المنظمتين، ويشمل التعاون الإيجابي لأنشطة ومساهمات الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية.

ويسعى هذا التعاون لأن يصبح متعدد الأبعاد كي نحسن الوفاء بكل تطلعات الأفريقيين نحو السلام والاستقرار والتنمية وتعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والرد بصورة مناسبة على مسيرة العولمة التي لا تقاوم، والتي تشكل العلاقات الدولية المعاصرة بأسلوب جديد.

ويتناول الأمين العام بشكل شامل في تقريره الأعمال المضطلع بها في العام الماضي سواء الأعمال التي أدتها الأمانة العامة ذاتها أو الأعمال التي نفذتها برامج وهيئات المنظمتين في إطار التعاون بينهما. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أثني وأشدد خصوصا على الحماس الحاسم للأمينين – العامين كليهما من حيث تعاونهما في الاجتماعات العادية المعقودة خارج نطاق مؤتمرات قمم منظمة الوحدة الأفريقية ودورات الجمعية العامة، وكذلك في الاجتماعات العادية المتعلقة بالأزمات التي تعاني منها أفريقيا بغية زيادة تنسيق أعمالهما في مجالي السياسات والأمن.

ورغم الإصلاحات الجريئة لتحسين حالة الاقتصاد الكلي وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظم السياسية، ما زالت هناك العديد من بؤر التوتر التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أفريقيا. ومثال على ذلك، الأزمات في

سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأنغولا والصومال والصراع بين إثيوبيا وإريتريا. وفي كل تلك الحالات كان للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع نشوب الصراعات وحفظ السلام أثر حاسم إذ أنه أتاح إمكانية اتخاذ ترتيبات تقنية لتسهيل تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار ووزع البعثات المدنية والعسكرية المشتركة، وعزز بالتالي القدرات الأفريقية على منع نشوب الصراعات وإدارتها.

ونرحب أيضا بدعم الأمم المتحدة الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لاتقاء الصراعات وإدارتها وحسمها. ونحن نقدر على وجه الخصوص اهتمام الأمم المتحدة بصندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي ساعدت موارده التي وفرت بفضل سخاء البلدان المانحة، في تحسين القدرة على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا.

وفيما يتعلق بمتابعة الأزمات الأفريقية الرئيسية، يلاحظ وفدي بارتياح أن الأمين العام للأمم المتحدة قد قام، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بتعيين ممثلين أو مبعوثين شخصيين له في سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وغينيا – بيساو، وأنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الواضح أن هذه الإنجازات المختلفة مشجعة وينبغي أن تعزى إلى التعاون بين المنظمتين وقيادة الأمينين العامين. ومع ذلك، فرغم أن هذا التقدم إيجابي، فإنه لم يضع حدا لاستياء أفريقيا من المجتمع الدولي الذي كثيرا ما يقاوم بشدة إدارة الأزمات التي تتفجر في أفريقيا، والفشل النسبي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعلى وجه الخصوص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث توقف إلى أجل غير مسمى وزع بعثة الأمم المتحدة، يدلان بوضوح على أن الأمم المتحدة كثيرا ما لا تؤدي واجبها من حيث تقديم المساعدة إلى أفريقيا بالشكل الذي يتوقعه الأفريقيون من المنظمة والمجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، تهنئ السنغال أعضاء فريق الأمم المتحدة لعمليات السلام. فمن خلال ما يعرف بتقرير الإبراهيمي، تتيح توصيات الفريق الهامة للأمم المتحدة إمكانات جديدة للحد من التوترات ولحسن إدارة الصراعات بغية السماح للبلدان التي خربتها الحروب بتوجيه جهودها إلى التنمية. فهذا كما ترى السنغال هو فحوى تقرير الإبراهيمي وتوصياته ذات الصلة.

وبالفعل، فبدون سلم وأمن واستقرار تصبح التنمية كلمة طنانة جوفاء. ومع ذلك، فبدون التنمية، لا يمكن للسلم إلا أن يكون هشا. ومن الآن فصاعدا، ينبغي أن تستند إلى هذا النهج الإرشادي والجدلي على السواء، لإعداد برنامج عمل جديد للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وقد بدأ التنفيذ المشترك للبلدان الأفريقية لهذا النهج كما أن الوكالات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة قد حذت حذو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وقبل كل شيء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية التي أنشأت، بالتعاون الوثيق مع البلدان الأفريقية، مشروعا يسمى التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا.

وتشارك وكالات أخرى للأمم المتحدة من قبيل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكافحة وباء الإيدز الذي هو البلاء الحقيقي الذي تعاني منه أفريقيا. ولا بد من أن نذكر أيضا المساعدة التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى ٧ ملايين من اللاجئين والمشردين في هذه القارة من خلال البرامج التي توفر

المساعدة لأولئك الأشخاص وتدعم عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

ووفدي على اقتناع بأن من الممكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد بل أنها تود أن تفعل المزيد لأفريقيا. وتلك كانت الرغبة التي عبر عنها المشتركون في مؤتمر قمة الألفية في الإعلان الختامي، الذي أفرد باباً بأكمله للاحتياجات المعينة لأفريقية التي يجب دمجها بشكل متناغم في الاقتصاد العالمي. ونأمل ألا يبوء التزام المجتمع الدولي هذا بالفشل، وأن يؤدي قريبا إلى عمل محدد حيث أن أفريقيا على استعداد للاضطلاع بنصيبها فيما يتعلق بهذه المسؤولية.

وتتجلى تلك المسؤولية في القرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في تموز/يوليه الماضي بشأن إنشاء الوحدة الاقتصادية الأفريقية لتحديد مصيرهم المشترك. وبهذا العمل السياسي البالغ الأهمية، أصبحت أفريقيا على استعداد الآن أكثر من أي وقت مضى لتعبئة جميع مواردها بغية التصدي للتحديات العديدة للقرن الحادي والعشرين من خلال زيادة التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وغني عن البيان أن تحقيق مثل هذا الطموح لأفريقيا يتطلب وقتا، وطاقة وإرادة سياسية حقيقية من جانب الأفارقة. ويتطلب أيضا تعاونا أوثق وأكثر دينامية واستجابة شاملة وملموسة من هذه المنظمة، ومن منظومة الأمم المتحدة بأكملها ومن المجتمع الدولي ككل. ولذا فإن وفدي يناشد جديا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييد مشروع القرار الذي سيقدم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره القيِّم والشامل المعروض علينا اليوم حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وهو التقرير الذي يكتسب بلا شك أهميته الخاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه تزايد الأعباء الملقاة على منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم تصاعد الحاجة إلى تعزيز وتعميق أوجه التعاون بين المنظمتين، في المجالات الدبلوماسية والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، وغيرها من المجالات التي تهدف جميعها إلى خدمة المصالح المشتركة لقارتنا الأفريقية بصفة عامة، وللارتقاء بالقدرات المؤسسية والهيكلية لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة، وهي الغاية التي تصبو مصر إلى تحقيقها.

وانطلاقا مما سبق، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعزيز آلية التعاون والتشاور بين المنظمتين، والتي تتكلل باجتماع الأمين العام وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية مرتين على الأقل كل عام، على هامش مؤتمر القمة الأفريقية، وأيضا على هامش أعمال دورة الجمعية العامة في نيويورك.

لقد أوضح لنا تقرير الأمين العام أن أمانة منظمة الوحدة الأفريقية طرحت خلال إعدادها لبرنامج التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الأفريقية للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، عددا من المجالات المحددة ذات الأولوية التي تستلزم تطوير البرامج القائمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي تمتد لتشمل المسائل الاقتصادية، مثل إلغاء الديون وتعزيز تدفق الموارد إلى أفريقيا، وتنفيذ اتفاقية أبوجا، إضافة إلى المسائل الصحية مثل مكافحة انتشار مرض الإيدز والملاريا، والمسائل المتصلة بالديمقراطية، مثل تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان؛ وأخيرا تعزيز قدرات منظمة الوحدة الأفريقية على الاستجابة السريعة للأزمات وإدارة النزاعات.

ولا شك أن القارة الأفريقية تواجه بالفعل تحديات جساما في هذه المجالات كافة، خاصة وأن الأعباء الضخمة التي تصاحبها أصبحت تتزايد في ظل استمرار عدد من التراعات المسلحة في مختلف أنحاء القارة. ومن ثم فإن وفد مصر يتطلع إلى قيام المنظمتين ببلورة برامج مشتركة محددة لتحقيق الأهداف الطموحة التي سيتم وضعها في كل من هذه المجالات، والتي ستصب في النهاية بلا شك في خدمة بلدان القارة الأفريقية. ونرجو أن تساهم كل الأجهزة والوكالات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة في هذه البرامج والجهود، إلى أن يتم تحقيق الغاية المنشودة منها.

وإذا كنا نأمل في أن تشهد الفترة المقبلة تعزيز آليات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في كل هذه المجالات ذات الأولوية، فإننا نتطلع أيضا إلى تسخير الجهود للارتقاء بالقدرات المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية بما يمكنها من تفعيل إمكانياتها الذاتية لمواجهة التحديات التي تواجه قارتنا الأفريقية، وبصفة خاصة في مجال تسوية وإدارة التراعات المسلحة التي تنشب في القارة. وفي هذا الإطار فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى إيلاء أهمية خاصة لدعم أنشطة آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات، وتحديدا، عن طريق تطوير قدرات المنظمة في مجال الإنذار المبكر والدعم اللوجيتسي، والمساعدات الفنية، وتدريب الأفراد العسكريين والمدنيين، بالإضافة إلى تشجيع جميع الدول المانحة على المساهمة بسخاء في الصندوقين الاستئمانيين اللذين أنشأهما كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض النبيل.

لقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية خلال السنة الماضية، وكما عكس ذلك تقرير الأمين العام قيد البحث، بجهود مضنية لأخذ زمام المبادرة لتسوية التراعات المسلحة التي تشهدها القارة الأفريقية. وقد تجسدت الإرادة السياسية التي أبدتها قارتنا في أكثر من موقع، بدءا من منطقة غرب أفريقيا والتراع الدائر في سيراليون، ومرورا بمنطقة وسط أفريقيا، والتراعات الدائرة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وأخيرا بمنطقة القرن الأفريقي بإنهاء التراع بين إثيوبيا وإريتريا، وتشكيل أول حكومة وطنية في الصومال منذ عام ١٩٩١.

وإذا كنا نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز قدرات منظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلم والأمن في القارة، ولا سيما عن طريق دعم مركز إدارة التراعات في أديس أبابا، فإننا لنؤكد أيضا على أن اضطلاع أفريقيا ذاتها بدور متصاعد في هذا المضمار يجب ألا يساهم بأي حال في تهميش الدور الرئيسي الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا بموجب الميثاق.

ويجب ألا تتحول العلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة إلى واحدة تتكرس فيها ظاهرة اعتماد المنظمة الدولية على المنظمة الإقليمية لإخماد التراعات والحروب المروعة التي تشهدها أفريقيا، وألا يحدث العكس.

وتستوجب نظرتنا الحالية إلى استجابة الأمم المتحدة للأزمات التي اندلعت في القارة الإقرار بأن المنظمة الدولية بدأت بالفعل تعي المسؤوليات التي نتوقع منها تحملها في أفريقيا بعد فترة من الجمود شاهدنا فيها انحسارا واضحا في تعامل المجتمع الدولي مع بؤر الصراع في القارة الأفريقية. فقد بادرت الأمم المتحدة بإلقاء ثقلها وراء الجهود التي أدت إلى إنهاء التراع بين إثيوبيا وإريتريا، كما قامت بإنشاء عملية حفظ السلام لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه الماضي. وبدلا من الانسحاب من سيراليون عقب اندلاع الأزمة التي شهدها هذا البلد الصديق، في أيار/مايو الماضي، قامت الأمم المتحدة بتعزيز وجودها العسكري في سيراليون. كما ضاعفت جهودها

لإنهاء هذا الصراع المروع، بالإضافة إلى تناول الأبعاد الإقليمية التي تساهم في استمراره.

ويحدونا الأمل في أن تمثل هاتان الحالتان ظاهرة إيجابية وصحية يمكن أن نتشجع من خلالها. ولا يسعنا هنا إلا أن نعرب عن تطلعنا إلى أن تستمر الأمم المتحدة في خطاها وتثبت لنا أنها بالفعل منظمة عالمية تتناول النزاعات الأفريقية على قدم المساواة مع النزاعات الأخرى التي شهدنا استجابة شبه فورية لها من المجتمع الدولي، على غرار ما رأيناه في كوسوفو وتيمور الشرقية.

وختاما أود أن أعرب مجددا عن ثقتنا في المساعي النبيلة التي يقوم بها الأمين العام من أجل تعزيز أواصر العلاقات القوية القائمة بالفعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في شتى المجالات. ونعرب عن تقديرنا لجهوده في هذا المجال الهام. وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد على استعداد مصر، بوصفها دولة ذات مشاركة فاعلة في المنظمتين، للمساهمة في كل هذه الجهود وتنفيذ الأولويات التي تم تحديدها للنهوض بمنظمتنا الأفريقية بما يحفظ لها دورها ومكانتها الهامة في التنظيم الدولي المعاصر.

السيد مسدوه (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أقول إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتوغو بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية.

قبل أسبوع بالتحديد، نظرت الجمعية العامة في مسألة السلام والتنمية في أفريقيا، انطلاقا من الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المنشأ لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/52/871) الصادر في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨. واليوم، تبرز أفريقيا مرة ثانية على جدول أعمال هذه الجمعية، من منظور التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية، تلك المنظمة القارية، والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على التقرير المفصل والشامل الذي قدمه بشأن هذا الموضوع.

لقد تولت الجزائر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية خلال العام الماضي، وأود أن أشاطر الجمعية الدروس التي استخلصتها الجزائر من هذه التجربة، وأن أتقدم ببعض الاقتراحات التي نرى أنها قد تساعد في تحسين مضمون هذا التعاون وفاعليته في تحقيق الأهداف المنشودة.

إن التعاون بين المنظمتين قد تخطى الإطار المؤسسي المحض؛ فقد أصبح اليوم يندرج في سياق جديد يتسم بالإدراك الدولي المفيد للتحديات الكثيرة التي تواجهها القارة الأفريقية. ولا تزال أفريقيا تعاني من العديد من بؤر الصراع، والفقر الذي يعاني منه أكثر من أفريقي واحد من كل ثلاثة أفارقة، وعبء الديون الثقيل الذي يقوض أي جهد لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي المقام الأول، المأساة الرهيبة التي تتمثل في تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القارة.

إلا أن علينا أن نسلم بأن هذا الوعي الجديد من المجتمع الدولي، والتزامه بمساعدة أفريقيا في مواجهة الأخطار والتهديدات المتعددة التي تحيق بها، يعاني من البطء في النمو وفي بلورته بطريقة متسقة إلى أفعال ملموسة. لذلك، من الضروري تجسيد الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي وترجمتها إلى إجراءات فعالة.

وعلى أفريقيا، من جانبها، أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها – الأمر الذي لم تتوقف عنه على الإطلاق في الماضي – في الميادين الرئيسية للوقاية من الصراعات، وحفظ السلام في أنحاء القارة، وإقامة المؤسسات الديمقراطية في البلدان الأفريقية، وتهيئة الظروف المؤاتية للانتعاش الاقتصادي والتنمية، فبدون ذلك، لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية في العام الماضي، لم تدخر الجزائر وسعا من أجل تنسيق العمل الأفريقي على مستوى القارة، وتعزيز الهياكل والسبل التي تستخدمها المنظمة، وتزويدها بالوسائل والموارد التي تحتاج إليها. وفي هذا السياق، فقد أولت الجزائر أهمية كبرى للتعاون والتنسيق السياسي بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، التي هيأت لها كفاءتها وخبرتها ودرايتها ميزة كبيرة.

لذلك، فقد شاركت الأمم المتحدة في كافة الجهود التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية لحل الصراعات الأفريقية المختلفة. وتود الجزائر أن تثني بصورة خاصة على الأمين العام للأمم المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمساندتهم المستمرة لجهودنا من أجل الوساطة في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا؛ وحرصنا على إبلاغ الأمين العام ومجلس الأمن بتطورات عملية السلام بصورة منتظمة.

وقد أدت الجهود التي قامت بها الجزائر إلى إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي فتح المجال لتسوية سياسية دائمة ومنصفة للصراع بين الأشقاء. ومن شأن استئناف المناقشات المباشرة بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن يعجل بتسوية القضايا المعلقة. وبغية تعزيز عملية السلام الحالية، من الأهمية بمكان تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) بوزع ٢٠٠ ٤ جندي على وجه السرعة في إطار الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

إن إسهام المنظمة العالمية، وأعني بها الأمم المتحدة، بالعمل جنبا إلى جنب مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية الأخرى، لحل صراعات أخرى في أفريقيا، قد تجلى أيضا في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وثمة شراكة حقيقية تتبلور الآن بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في سيراليون من خلال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والآلية الدائمة للتشاور والتعاون التي أنشئت في هذا الإطار قد جعلت تحسين التحكم في الوضع في هذا البلد أمرا ممكنا. وبالمثل، فقد أعرب مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي عن تأييده لقيام نظام للتعاون الاستراتيجي يضم مختلف عناصر المنظمة، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسيساعد هذا النهج في التعجيل بعودة السلام إلى سيراليون.

غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق، إزاء ظهور شبح عدم المبالاة من البلدان المتقدمة النمو، فيما يتعلق ببعثات السلام في أفريقيا. والمصاعب التي تواجهها الأمم المتحدة في إيجاد العدد الكافي من الجنود لبعثتها في سيراليون – لنضرب مثلا واحدا – بعد أن أذن مجلس الأمن بنشر ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ جندي، أمر يسبب قلقا حقيقيا.

والزخم من أجل السلام الذي برز مؤخرا في الصومال، في أعقاب مبادرة جيبوتي، ينبغي أن يحصل على دعم أكبر حتى يتسنى للشعب الصومالي في النهاية، وبفضل إعادة إنشاء السلطة الوطنية، أن يستعيد السلام والاستقرار ويبدأ في إعادة بناء بلده، الذي تضرر بشدة من جراء الحرب الأهلية التي استمرت لأكثر من عقد من الزمن.

وهناك جانب رئيسي آخر للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أن غالبية الدول الأفريقية قد انخرطت في عمليات للإنعاش الاقتصادي، ويجب أن تحظى بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد أحرزت بعض البلدان تقدما، إلا أن الوضع العام للاقتصادات الأفريقية لا يزال مدعاة

للقلق البالغ، ولا تزال القارة تواجه العديد من المشاكل، بما في ذلك المديونية، ونضوب الموارد واستمرار الفقر.

وفي حين تبذل الجهود على المستوى الوطني، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية مستمرة في الانخفاض، الأمر الذي ينطوي على التناقض، فالالتزامات التي قطعتها البلدان الغنية على نفسها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الغرض، هي أبعد ما تكون عن التنفيذ. علاوة على ذلك، وكما لاحظ الأمين العام في تقريره حول أسباب الصراع في أفريقيا، فإن هذه المساعدة حتى عندما تتحقق، يعود ٧٠ في المائة منها إلى البلدان الغنية مرة أخرى من خلال استقدام المستشارين وغيرهم من الخبراء الفنيين.

وليس ثمة شك في أن الدين الخارجي هو التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا اليوم. ويقدر هذا الدين بما يزيد على ٣٥٠ مليار دولار. وإلى جانب أنه يشكل عبئا ثقيلا، فإنه يستنزف موارد القارة بصورة لم يسبق لها مثيل، وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في سرت عام ١٩٩٩، كان على الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس جنوب أفريقيا ثايو مبيكي أن يستجيبا لطلب نظرائهما بتولي مهمة الدفاع عن مطالبة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف بإلغاء الديون الأفريقية. وفي حين أنه قد تحقق بعض التقدم، نتيجة وعي البلدان الدائنة بالأهمية الحيوية لهذا الموضوع بالنسبة لأفريقيا، إلا أن المبادرات القليلة التي اتخذت خلال الشهور القليلة الماضية لتخفيف عبء الديون عن كاهل بعض البلدان الأفريقية، ومن بينها أقل البلدان نموا، هي دون المستوى المنشود.

وعلى نحو مماثل، كان هناك تناقص مستمر في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، وهو ما دفع هذه الهيئات إلى اختيارات صعبة. ويتعين حل هذا الوضع لكي نمكنها من أداء أدوارها في دعم جهود الإنعاش في أفريقيا.

والعمل الإنساني مجال آخر ذو أهمية مماثلة في إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إذ تستضيف القارة الأفريقية اليوم أكثر من نصف ما يقرب من ٢٠ مليون لاجئ في أرجاء العالم، ومع ذلك، لا تحظى أفريقيا بالاهتمام الذي تستحقه نظرا لوضعها المأساوي بالفعل، كما أنها لا تحصل على نصيبها العادل من الموارد المخصصة في إطار المعونة الإنسانية. ويود وفد بلدي أن يرى تصحيحا لهذا الوضع من خلال جملة أمور من بينها تنفيذ خطة العمل من أجل اللاجئين الأفارقة التي انبثقت عن الاجتماع المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آذار/مارس ٢٠٠٠.

وكما رأينا، هناك العديد من المجالات المتعددة الأبعاد للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وهي تتعلق، ضمن أمور أخرى، بمسائل متنوعة مثل التسوية السلمية للمنازعات، والمساعدة المؤسساتية، والدعم للبرامج الاقتصادية، ومساعدة اللاجئين ومكافحة الأوبئة.

لقد أظهرت التجربة الحاجة إلى هذا التعاون وفائدته، وهو تعاون لا يزال متأثرا بندرة الموارد على الرغم من رغبتنا المشتركة في تعزيزه.

وفي هذا الصدد، تعلق أفريقيا آمالا حقيقية على مؤتمرات الأمم المتحدة القادمة الخاصة بوباء الإيدز والتمويل من أجل التنمية. ونحن ننتظر من هذه المؤتمرات ومن شركائنا التزامات محددة ومقترحات مبتكرة تؤدي إلى أعمال ملموسة لمساعدة أفريقيا.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه في مؤتمر قمة الألفية، قد تعهد زعماء العالم، المجتمعون في مناسبة فريدة وتاريخية، بالتزامات جادة لدعم السلم والتنمية في القارة الأفريقية

بصفة خاصة. ونأمل أن يكون الإعلان المعتمد في تلك المناسبة إيذانا بعهد جديد في جهدنا الجماعي لمواجهة التحديات العديدة والتصدي للتهديدات العديدة التي تواجه السلم والتنمية في أفريقيا. ويتعين على الأمم المتحدة، التي يعترف إعلان الألفية بمهمتها المركزية، أن تلعب دورا رئيسيا في هذا المضمار.

السيد ساتوم (اليابان) (تكلم بالانكليزية): كما أكدت في اجتماع العام الماضي، لا يمكن أبدا المبالغة في أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، خاصة في معالجة القضايا المتعلقة بمنع الصراع والتنمية الاقتصادية. ولذلك تؤيد اليابان جهود تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مثلما حددها تقرير الأمين العام.

وتشارك منظمة الوحدة الأفريقية منذ زمن طويل في أنشطة لخدمة قضية السلم والازدهار في أفريقيا. وكانت جهودها مفيدة في تسهيل عقد اتفاقات السلام بشأن الصراعات في رواندا وسيراليون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا بين إثيوبيا وإريتريا. وإن وقف الأعمال العدوانية بين إثيوبيا وإريتريا في الحقيقة أمر مشجع، وأود الإشادة بمنظمة الوحدة الأفريقية على جهودها الحثيثة المبذولة حتى الآن. إلا أن المطلوب هو بذل المزيد من الجهود من جميع الأطراف المعنية – بما فيها بعثة الأمم المتحدة لإثيوبيا وإريتريا بقيادة زميلنا السابق السفير ليغويلا – حتى نحقق السلام الدائم بين البلدين.

وإن إطار منظمة الوحدة الأفريقية الشامل المتمثل في آلية منع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها هو شهادة هامة على التصميم من جانب البلدان الأفريقية على دفع عجلة قضية السلام في القارة. ومع ذلك من الواضح أن منظمة الوحدة الأفريقية تحتاج إلى تعاون ودعم أكبر من جانب المجتمع الدولي. وتعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية ضروري بصفة خاصة من أجل ضمان الأداء الفعال للإطار الشامل. كذلك لا غنى عن دعم الشركاء الآخرين في العالم المتقدم.

واليابان، من جهتها، مستعدة لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في جهودها الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولقد قدمت بالفعل عددا من المساهمات المالية إلى صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تم استخدامها في عدة أنشطة لمنع الصراع وإرساء الديمقراطية. وساعدت اليابان مؤخرا بعثة منظمة الوحدة الأفريقية لحفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا، خاصة في إنشاء مكاتب اتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا وأسمرة. ونحن نظل ملتزمين بدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية في السعي إلى السلام.

وهناك بُعد آخر تيسر به اليابان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إذ أن العملية التي يطلق عليها اسم مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، والتي ظلت اليابان ترعاها منذ عام ١٩٩٣، تساهم بدرجة كبيرة في التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتركز هذه العملية على التنمية المستدامة في أفريقيا وكذلك على منع الصراع. وهي تدعم أيضا الإطار الشامل لمنظمة الوحدة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تسهم مشاركة عدة بلدان آسيوية في هذه العملية في توسيع قاعدة الدعم للتنمية الأفريقية، وتشجع التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة.

وأريد أن أذكر الجمعية في هذا الصدد بأن وزير الشؤون الخارجية يوهي كونو قد أعلن في بيانه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي أن اليابان قررت عقد اجتماع وزاري حول التنمية الأفريقية في العام المالي ٢٠٠١، وذلك

بهدف وضع الاستعدادات لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث للتنمية الأفريقية. ونأمل أن يضيف الاجتماع الوزاري المقترح زخما سياسيا آخر للعملية وأن يساعد على تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة.

وكما أكد إعلان الألفية بشكل صائب، سوف تحتاج أفريقيا إلى اهتمام خاص في السنوات القادمة على أصعدة كثيرة مختلفة، بما فيها جهود القضاء على الفقر والدين، ومنع الصراع ومعالجة قضية الأسلحة الخفيفة، ومكافحة الإيدز وأمراض أخرى. وفي ظل هذه الخلفية، تصبح مسؤولية منظمة الوحدة الأفريقية أكبر من أي وقت مضى، وكذلك الحال بالنسبة لحاجة المجتمع الدولي، وعلى الأخص الأمم المتحدة، إلى تقديم الدعم والتعاون لهذه المنظمة الأفريقية النافعة.

واليابان، من جهتها، مستعدة لبذل قصارى جهدها لكي تدعم منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية في نضالها مع المشكلات الصعبة التي تواجهها.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم باسم الوفد التونسي إلى الأمين العام بعبارات الشكر والتقدير على تقريره القيم حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعلى الجهود التي يبذلها لتعزيز هذا التعاون.

لقد جسدت منظمة الوحدة الأفريقية منذ نشأتها تطلعات الشعوب والبلدان الأفريقية إلى وحدة القارة، ولعبت دورا حاسما في تأكيد المطامح السياسية المشروعة للقارة، وتعزيز التقارب والتضامن والتعاون بين الشعوب والدول الأفريقية. وهي تمثل الإطار الأمثل للعمل الأفريقي الجماعي.

إن تونس التي تولي أهمية خاصة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وسبل تعزيزه، ترحب بالمكانة التي أصبحت تحتلها أفريقيا في صدارة اهتمامات منظمة الأمم المتحدة، كما يتمثل ذلك في العديد من البرامج والمبادرات الخاصة بالقارة، التي وضعتها الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، وبالتنسيق بين المنظمتين في العديد من المجالات التي تمس القارة الأفريقية، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن والسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يجمع بين هذه المجالات من قواسم مشتركة.

لقد أبرز تقرير الأمين العام مجالات التعاون بين المنظمتين والمستوى الذي بلغته، وكذلك برامج التعاون التي تم ضبطها بالنسبة للسنتين القادمتين. وإذ نرحب بالإنجازات التي تحققت، ندعو إلى متابعتها وإلى مواصلة الجهود من أجل تعزيز التعاون والتنسيق حيث تواجه أفريقيا، ومنظمتها الجهوية تحديات عديدة ومتنوعة تتطلب الالتزام والدعم من المجتمع الدولي، وخاصة من منظمة الأمم المتحدة.

يرحب وفدي بسُنة التشاور المنتظم التي دأب عليها الأمينان العامان للمنظمتين للتنسيق في مختلف المجالات وكذلك المناقشات التي يجريها كبار المسؤولين في المنظمتين في مجالات العمل المحددة وهذا من شأنه تعزيز صلات التعاون بين المنظمتين.

لقد عملت القارة الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الجهوية، أولا وقبل كل شيء بالاعتماد على قدراتها الذاتية لمعالجة مشاكلها، ثم على تضامن المجموعة الدولية ودعمها.

لقد شهدت القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة عددا من الصراعات الحادة التي هددت الأمن والسلم وخلقت أوضاعا إنسانية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية مأساوية. وقد أولى مجلس الأمن، بصفته المسؤول الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، اهتمامه بهذه الصراعات. وشكلت الجلسات المتعددة، التي خصصها مجلس الأمن

خلال السنة الجارية لدراسة القضايا الأفريقية، مناسبات لتقييم وتنظيم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان السلم والأمن في أفريقيا وسبل دعمه. كما بذلت أفريقيا جهودا كبيرة من أجل المساهمة في تسوية هذه النزاعات بما يكفل استتباب الأمن والسلم، ويدعم الاستقرار، ويوفر شروط التنمية. والنتائج التي سجلت تستحق الدعم والتشجيع، إلا أنه لم يتسن بعد تسوية العديد من تلك الصراعات المعقدة تسوية نهائية رغم المبادرات والمساعي التوفيقية التي بذلها القادة الأفارقة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

لقد وضعت القارة الأفريقية مسألة فض النزاعات في صدارة اهتماماتها، وقد لعبت آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وفضها، التي أنشأتها المنظمة الأفريقية، دورا إيجابيا في هذا المجال بالرغم من إمكانياتها المحدودة. وهي تجسد عزم الدول الأفريقية على الاعتماد على قدراتها الذاتية لحل مشاكل القارة مع الحرص على التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا على أن عزم أفريقيا على تحمل مسؤولياتها لا ينبغي أن يعفي منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الدولية بصفة عامة عن التزاماتها.

لقد سجل التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان السلم والأمن إنجازات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، وينبغي تطويرها. ونناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء زيادة دعمها لمنظمة الوحدة الأفريقية بغية تقوية قدراتها المؤسسية.

بذلت أفريقيا في السنوات الأخيرة جهودا مستمرة في ميدان التنمية، وتركيز مبادئ الحوار والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم التعاون الجهوي والاندماج الاقتصادي، تنفيذا لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وهي تأمل أن يواصل شركاؤها في التنمية مزيد الدعم لهذه الجهود مع الأخذ بعين الاعتبار للأولويات التي تضعها القارة. وفي هذا المجال، نتطلع إلى حل عاجل لمسألة المديونية، ومزيد الدعم للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والأمراض، وإلى فتح الأسواق الخارجية أمام المنتوجات الأفريقية واستجلاب الاستثمارات الخارجية المباشرة لأفريقيا.

وإننا ننوه بالمبادرات العديدة، التي اتخذها الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة ومؤسسات بريتون وودز، لدفع التنمية المستديمة في أفريقيا، وندعو إلى التنسيق بينها بما يضمن النجاعة لهذه المبادرات. كما يود وفد بلادي الإشادة بالمبادرات الإيجابية التي اتخذها عدد من شركاء أفريقيا في التنمية بتنظيم لقاءات حول التنمية والتعاون في القارة.

في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للانتقال إلى المرحلة المقبلة من التعاون، بعد أن تم تقييم مستوى ومردودية ما تم إنجازه خلال السنتين الماضيتين، نأمل أن يزداد التعاون كثافة وأن يتدعم التنسيق بين المنظمتين حول مختلف المسائل المطروحة، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يخدم الأمن والسلم والاستقرار والتنمية في أفريقيا، ويعزز دور منظمة الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها.

السيد شنكايي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): تود نيجيريا في البداية أن تعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل توغو باسم منظمة الوحدة الأفريقية. ونتقدم بالشكر كذلك للأمين العام على تقريره المفصل عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونرجو تنفيذ جميع البرامج التي جرى تحديدها في التقرير.

ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال هذا لأسباب كثيرة لسنا في حاجة إلى تكرارها هنا.

ويكفي القول بأن التعاون بين الأمم المتحدة، المنظمة العالمية الحقيقية الوحيدة في العالم؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية، المنظمة الوحيدة في القارة، التي توحد المناطق والشعوب الأفريقية المتنوعة؛ هذا التعاون، ليس له أهمية رمزية فحسب، بل أهمية جوهرية كذلك بالنسبة لنا في أفريقيا.

من المسّلم به بشكل عام – ونحن في أفريقيا أو من نسلم بهذا – أن قارتنا تشكل الجزء الأضعف في السلسلة التي تربط أسرة الأمم العالمية وشعوبها. والعدد الضخم من المشاكل التي تُبتلى بها قارتنا حاليا معروف تماما، والواقع أن هذه المشاكل كانت موضوع مناقشات ومداولات مكثفة في هذه الدورة وفي دورات سابقة. وفي الأسبوع الماضي فقط، خصصت هذه الجمعية العامة الوقت اللازم لمناقشة كيفية التصدي للصراعات العديدة في القارة وكيفية النهوض بالتنمية المستدامة.

وبغض النظر عن طبيعة أو مصادر أو أسباب المشاكل والتحديات التي تواجه أفريقيا، فثمة حقيقة واحدة لا يمكن دحضها، ألا وهي أن العديد من هذه المشاكل بحكم طبيعتها ذاتها، لا يمكن أن تحسمها البلدان الأفريقية وحدها بنجاح، سواء تصرفت بشكل انفرادى أو بشكل جماعي. ولا بد من أن يتم حسمها بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين للقارة ومع المجتمع الدولي الأعم. لهذا، ينبغي أن يستهدف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تحقيق هذا الهدف ضمن أهداف أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التعاون برهان حي على مبادئ التضامن الدولي وهو شاهد على الطابع الإنساني الذي تتشاطره أفريقيا مع بقية المجتمع العالمي.

إن التعاون بين هاتين المنظمتين، الذي بدأ في عام ١٩٦٥، وقام أساسا على مبدأ الاحترام المتبادل، قد ازداد اتساعا وعمقا عبر السنين، بحيث أصبح يشمل قضايا وشواغل كثيرة جدا، بعضها لم يجر التفكير فيه في البداية. كما تنامى هذا التعاون بحيث لم يعد قاصرا على المنظمتين، بل أصبح يشمل أيضا التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويرحب الوفد النيجيري بهذا التطور.

ومع ذلك، فإننا نحث على عدم الاسترخاء والاكتفاء بما تم إنجازه، لأن الحالة في أفريقيا لا تتطلب تكثيف هذا التعاون فحسب، بل الأهم من ذلك، إجراء استعراض دقيق لمحتواه ونطاقه. ولم تكن الحاجة إلى هذا التعاون أكثر إلحاحا في أي وقت مضى عما هي عليه الآن، نظرا لتدهور حالة القارة الأفريقية، التي يتزايد تهميشها أكثر فأكثر. ولهذا السبب، نحن نرحب بالأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة للاتصال مع منظمة الوحدة الأفريقية، والتي أدت إلى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع تلك المنظمة في عدد من المجالات.

ويرى وفد نيجيريا أنه لا بد من تحديد عدد من المجالات ذات الأولوية إذا ما أريد أن تكون الأنشطة التعاونية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق الأهداف. وهنا يخطر على بالنا مجالات مثل بناء القدرات بكل تشعباتها، لا سيما حسم الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، بما في ذلك قضية اللاجئين والمشردين. وثمة مجالات أخرى ينبغي أن تشمل تعزيز الحكم الرشيد، والشفافية، والقابلية للمساءلة؛ واستئصال شأفة الفقر؛ ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض المعدية الكبرى مثل السل وإدارة الأنشطة المتعلقة بها؛ بالإضافة إلى القضايا المتصلة بالنمو الاقتصادي والتنمية، لا سيما أزمة الديون الخارجية التي تواجهها القارة في الوقت الحالي. وقائمة القضايا هذه بطبيعة الحال هي على سبيل المثال لا الحصر.

ولا بد من تعزيز قدرة أفريقيا على التعامل مع هذه المسائل إذا كنا ملتزمين بوقف تدهور القارة. ومع ترحيبنا بظهور بضعة جيوب للتقدم والأمل في هذه القارة، فإن ظهور هذه الجيوب ليس قريبا بأي حال من الأحوال من بلوغ الكتلة الحرجة التي يمكن أن تعطي لعملية إعادة الحيوية قوة دفعها الذاتية لتصبح مستدامة.

وفي سبيل إحداث موالفة دقيقة في التعاون بين المنظمتين، يود وفد نيجيريا أن يرى زيادة في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها بالنظر إلى الدمار الذي سببته الصراعات العديدة التي عرضت جهود أفريقيا الرامية إلى عكس مسار تخلفها الإنمائي، إلى خطر عظيم. وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى القرارات والمقررات التي اتخذها القادة الأفريقيون في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في لومي بتوغو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ولا سيما الإعلان الرسمي المتعلق بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. ونأمل في أن تكون المساعدة المتوقعة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، متيسرة بحيث يمكن التنفيذ الكامل لذلك الإعلان.

واسمحوا لي أن أشير إلى بضعة مجالات محددة أدى التعاون فيها بين المنظمتين إلى تطورات إيجابية جدا. وهنا تخطر على بالي الجهود التعاونية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال إدارة الصراعات وحسمها. فهذه الجهود لم تود إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا فحسب، بل أنها تبشر أيضا بالتوصل إلى حل دائم لهذا الصراع المحزن بين الدولتين الشقيقتين. وترحب نيجيريا بالجهود التي بذلتها المنظمتان والتي جعلت ذلك أمرا ممكنا، وتحث على الاستمرار في هذه العملية حتى تصل إلى خاتمتها المنطقية.

وتمثل عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا دليلا واضحا على المزايا التي يمكن أن يحصل عليها العالم عندما تعمل منظمتنا العالمية على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية أو القارية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، على التصدي لأزمة خطيرة. لذلك تؤيد نيجيريا تمام التأييد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في التصدي للصراعات الأخرى مثل الصراعات الموجودة في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصحراء الغربية.

ومع ذلك، تحث نيجيريا الأمم المتحدة على إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بشكل أوثق في جهود السلام الجارية في سيراليون. ونشير إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية، شأنها شأن الأمم المتحدة، شاركت بشكل كامل في العملية التي أدت إلى اتفاق سلام لومي، وقد ضمنت المنظمتان هذا الاتفاق. وإننا نسلم بأن منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها قد انحسر دورها نوعا ما بعد توقيع ذلك الاتفاق ولم تكن لديها الموارد اللازمة للقيام بدور أكثر ظهورا. ومع ذلك، فإننا نرى أن تلك المنظمة يمكنها أن تساعد كثيرا في هذا الخصوص، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على نحو وثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بمشكلة سيراليون السفير كينغزلي ماما بولو ممثل جنوب أفريقيا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بموضوع الصراعات في أفريقيا أيضا تناشد نيجيريا الأمم المتحدة أن تلقي نظرة جديدة على الحالة في الصومال، ذلك البلد السيء الحظ الذي عصف به الصراع لوقت طويل. وكما حث على ذلك الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لإدارة الصراعات، ينبغي تقديم كل دعم ممكن إلى الرئيس الصومالي الذي انتخب مؤخرا وإلى الجمعية الوطنية الانتقالية حتى يمكن ضمان استعادة الوحدة الوطنية والحكومة المركزية في ذلك البلد. وتبين هذه العملية بوضوح أن الشعب الصومالي يريد السلام، وينبغي

ألا يتخلى عنه العالم. ويستحق رئيس جيبوتي الإشادة الواجبة للجهد الباسل الذي بذله من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل. لقد ساعد في إعطاء الأمل لشعب الصومال، وهو بذلك يستحق الثناء منا.

وترحب نيجيريا بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الاستجابة إلى طلب الجمعية العامة بأن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة – لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) باتخاذ الخطوات المناسبة لتكملة الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، نؤيد قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا بتنظيم محفلها السنوي الثاني للتنمية الأفريقية الذي سيقام في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام وسيكون موضوعه هذا العام: ''الإيدز: التحدي الأكبر للقيادة''. وتشترك منظمة الوحدة الأفريقية في هذا البرنامج. ونحن نناشد الأمم المتحدة أن تتجاوب وتتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية التي ستنظم في وقت ما في العالم المقبل مؤتمر قمة أفريقي معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، يعقد في أبوجا في نيجيريا. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع أفريقيا، بفضل هذه الجهود التعاونية، أن توقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يلحق الدمار حاليا بتلك القارة.

ويود وفد نيجيريا أن يختتم بيانه بالثناء على الأمين العام على جهوده الدؤوبة لجعل القضايا الأفريقية في بؤرة الاهتمامات الملحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، رغم المعوقات الحرجة فيما يتعلق بالموارد التي لا تزال تواجه منظمتنا. والواقع أن حكومات أفريقيا وشعوبها مدينة بالشكر له ولجميع الحكومات التي برهنت على إيمانها بقدرة أفريقيا على التغلب على تحدياتها الراهنة المتعددة الأوجه. ولئن كانت المسؤولية الأساسية عن التصدي لهذه التحديات تقع على عاتق القارة وقادتها، فإن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها حقا إلا بالتضافر مع شركاء أفريقيا الإنمائيين ومع المجتمع الدولي الأعم.

ومن المؤكد أن عالمنا سيصبح أفضل عندما تحتل أفريقيا مكانها الصحيح كعضو محترم في الأسرة الدولية. ونحن نتطلع إلى ذلك اليوم، وفي رأينا أن هذا الهدف يمكن تحقيقه. فالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عليها مسؤوليات، بل عليها في الواقع واجب هو المساعدة على إنعاش أفريقيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، على نحو ما اتفق عليه بحق زعماء العالم في إعلان الألفية الذي اعتمدوه مؤخرا. فلنصمم جميعا على تنفيذ ذلك الإعلان بالكامل.

السيد هوننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أرحب بفرصة مناقشة ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية'' مرة أخرى. إن الحقيقة المجردة المتمثلة في أن الجانب الأعظم من أفريقيا ما زالت تدمره الصراعات المسلحة، والجفاف والتخلف المستمر تؤكد على الأهمية العظمى لإقامة تعاون قوي وعملي بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وترى النرويج أن هذا التعاون مفيد لكلا المنظمتين وسيعزز تطلعاتهما السامية إلى المساعدة على اتقاء الصراعات وتسويتها وتنمية أفريقيا اقتصاديا واجتماعيا.

وقد دعت النرويج إلى تعزيز التنسيق وتزايد التعاون بين المنظمتين، ومن ثم فإن مما يشجعها الالتزام القوي من جانب الأمين العام بتعزيز هذا التعاون. وتشكل زيادة التنفيذ العملي لترتيبات التعاون على مدى السنوات القليلة الماضية منهاجا قويا لإقامة تعاون أوثق. والواقع أن النرويج ستناضل من أجل تدعيم هذا التعاون والتنسيق عندما نشغل مقعدنا في مجلس الأمن. وإن مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية في الأمم

المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة على نحو متزايد تشكل إسهاما قيِّما للغاية في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

وقد جرى الكثير منذ أن اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٣ قرارها بالتخلي عن سياسة عدم التدخل التي تنتهجها وإنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. وتنشغل منظمة الوحدة الأفريقية بنشاط الآن في محاولة تسوية جميع الصراعات الدائرة في القارة. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين إنجازه لتشغيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية بشكل كامل، فإن المساعدة من جانب الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لمنظمة الوحدة الأفريقية قد عززت من قدرة تلك الآلية. ومع ذلك، فالحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الأمم المتحدة لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز هذه القدرة وتيسير التعاون الأوثق. وستواصل النرويج دعم هذه الآلية، وهي تدعو الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدتها التقنية وإلى تنفيذ برامج لتبادل الموظفين بين المنظمتين.

إن الآثار المترتبة على الصراعات العديدة الدائرة في أفريقيا لم تؤد إلا إلى تفاقم الفقر والتخلف، وانتشار وباء الإيدز، وزيادة عبء الديون، والجفاف والجوع في القارة الأفريقية. وتعد الجهود المنسقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تسوية الصراع الإثيوبي - الإريتري مثالا مشجعا على التعاون الوثيق لخدمة قضية السلام. وينبغي تلبية التطلعات التي تأمل في تسوية الصراع على الرغم من أن الثمن سيكون باهظا. وينبغي أن تكون المنظمتان قادرتان على إقناع الأطراف، من خلال جهودهما المشتركة بمزايا السلام والحاجة إلى التعاون.

وما برحت الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا والسودان وسيراليون والصومال باقية دون حل وهي تتطلب الاهتمام ببذل جهود مشتركة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن المشاركة البناءة من جانب الأطراف في الصراع وجميع الدول الأعضاء في المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن تتوليا حث القادة الأفارقة على أن يكونوا قادة للسلم والتنمية. فبدون التزام قوي بالسلم من القادة الأفارقة لن يكون للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دور سوى ''الحد من الضرر''.

وفي ملاحظة إيجابية، تود النرويج أن تنوه بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالات القضاء على الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية. وتحث النرويج المنظمتين على التعاون بصورة أوثق لتخفيف عبء التدمير الناجم عن استعمال الألغام والأسلحة الصغيرة في بلدان القارة الأفريقية. وتغتنم النرويج هذه الفرصة لكي تنوه بالمشاركة البناءة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بموافقتها على فرض وقف اختياري على مبيعات الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وهو مثال يصلح لأن يحذو حذوه الآخرون.

وتمر منظمة الوحدة الأفريقية حاليا بعملية إعادة هيكلة تشارك فيها مجموعة من البلدان - هي أصدقاء منظمة الوحدة الأفريقية - وعندما تُنفذ مرحلة إعادة الهيكلة هذه، من المأمول أن تصبح منظمة الوحدة الأفريقية ''الجديدة'' أفضل تجهيزا لمواجهة تحديات الألفية الجديدة. وينبغي النظر في إمكانية تطوير مفهوم أصدقاء منظمة الوحدة الأفريقية على نحو أكبر بمشاركة الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يعزز تعاون المنظمات الخارجية والبلدان مع منظمة الوحدة الأفريقية. ومن شأنه أيضا تخفيف العبء الإداري على أمانة منظمة الوحدة الأفريقية. كما يتيح لمنظمة الوحدة استحداث نهج ذي طابع برنامجي أكثر للاضطلاع بأنشطتها، مما يعزز من فعالية منظمة الوحدة الأفريقية. وستؤيد النرويج بقوة

مثل هذه المبادرة وتشجع الأمم المتحدة على العمل مع منظمة الوحدة الأفريقية على استحداث هذا النهج.

وإن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مهم بصفة خاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وعمليات صنع السلام وحفظ السلام. ومع ذلك، فيما يتعلق بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي أقوى، بإمكان الأمم المتحدة أيضا أن تقوم بدور محوري في مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية على تحقيق ذلك التكامل. ولا بد من تشجيع مشاركة المنظمات دون الإقليمية بجهودها في تحقيق هدف إقامة اتحاد اقتصادي أفريقي. ومن ثم ينبغي التركيز على اضطلاع الأمم المتحدة بدور داعم أقوى لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتشجيع مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية على نحو أقوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتود الحكومة النرويجية أن تؤكد على أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أقوى في تنسيق المساعدة الإنمائية لأفريقيا. كما نود أن نصوغ علاقات تعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتوضح هذه الجهود مقترنة باستمرار تنمية التعاون والمساعدة الثنائيين من خلال مختلف مبادرات الأمم المتحدة، التزامنا القوي بالتنمية الأفريقية. ولذلك فإننا نحث مختلف وكالات الأمم المتحدة على تكثيف التنسيق بين برامجها الإقليمية في أفريقيا وتعزيز التوافق بينها وبين البرامج الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

واسمحوا لي أن أختتم بالتذكير بالفصل السابع من إعلان الألفية والذي يدعو إلى ”تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة“. ولكي نحقق أهداف وتطلعات هذا الفصل من الإعلان وتنفيذها بسرعة فإننا جميعا نعول على قيام شراكة جديدة مع أفريقيا. ولا بد أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بدور محوري في هذه الشراكة.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويقدم التقرير، كما فعل في السنوات السابقة، وصفا دقيقا للأنشطة التي اضطلعت بها كلا المنظمتين في إطار التعاون الجاري بينهما.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقبية كما هو وارد في تقرير الأمين العام. ونرحب بالممارسة المستمرة المتمثلة في عقد مشاورات منتظمة بين الأمانتين العامتين للمنظمتين، وكان أحدث الأمثلة على ذلك الاجتماع الذي عقد في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. واتفقت الأمانتان العامتان على أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يحتاج إلى مزيد من التعزيز. ويمكن أن يتم ذلك بإيلاء مزيد من الاهتمام للتدابير التي تعزز القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولتعبئة الموارد لتنفيذ الأولويات والبرامج في مجالات حددها الاجتماع.

وفيما يتعلق بآليات تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فإن إنشاء مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية يشكل دون ريب خطوة هامة. ونلاحظ أن مكتب الاتصال عُهد إليه بمهام هامة يحتاج القيام بها إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية.

ويعلّق وفد بلدي أهمية خاصة للتعاون بين المنظمتين في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وخلال العام الماضي واصلت

منظمة الوحدة الأفريقية جهودها الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للصراعات في القارة.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا جهود منظمة الوحدة الأفريقية. وهو قد قدم في مناسبات عديدة إسهاماته الخاصة لتسوية الصراعات في مختلف أنحاء أفريقيا. وفيما يتعلق بالأزمة بين إثيوبيا وإريتريا، فقد أعربت إثيوبيا عن احترامها الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية والتزامها بقراراتها وذلك بالتعاون مع جهودها لحل هذه الأزمة. وأدت جهود منظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى التعاون والمساعدة من جانب الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى، إلى توقيع اتفاق وقف أعمال القتال بين إثيوبيا وإريتريا الذي وقِّع في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وينص اتفاق وقف أعمال القتال على ''نشر الأمم المتحدة لبعثة حفظ السلام، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية'' (S/2000/627، الضميمة، الفقرة ٢). وينص في الفقرة ٤ على ما يلي ''يقوم الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بموافقة الطرفين، بتحديد حجم وتشكيل بعثة حفظ السلام، وذلك حسب الولاية المسندة إليها''، وبالإضافة إلى ذلك ووفقا للفقرة ١٤ من اتفاق وقف أعمال القتال تلتزم منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بضمان احترام كلا الطرفين لهذا الالتزام.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن مجلس الأمن في الفقرة ٤ من القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ''ينسق مع منظمة الوحدة الأفريقية تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال''.

وفي هذا الصدد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على جهوده المستمرة بما في ذلك تعيينه للسفير محمد سحنون مبعوثا خاصا له في التعامل مع الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. ونرحب باعتزام الأمين العام مواصلة التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في دعم المرحلة الراهنة من جهود الوساطة التي يقوم بها لتنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال.

وفي ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات خطيرة. فعلى الرغم من جهود معظم البلدان الأفريقية، لا تزال الحالة الاقتصادية في القارة محفوفة بالمخاطر. ولا تزال عناصر عديدة تعوق الإنعاش الاقتصادي والتنمية إعاقة شديدة. فاستمرار الصراعات، وعبء الدين، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وصافي تدفقات الموارد إلى الخارج ومسألة الوصول إلى الأسواق الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر، من العناصر التي تشل حركة النمو والتنمية في أفريقيا. وبتزايد هذه التحديات، تحتاج الحالة في القارة، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، حاجة ماسة إلى تقييم موضوعي.

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الدعم الدولي لأفريقيا، لا تزال الأمم المتحدة تشارك، من خلال وكالاتها المختلفة، في كثير من المجالات الحيوية التي تتصل بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وفي هذا السياق، يعرب وفد بلدي أيضا عن تقديره للدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، التي لا تزال – بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي – تلعب دورا رئيسيا في إنشاء وتعزيز الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية التي ستكون حجر الأساس لهذه الجماعة. كذلك فإن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرها، كان مشجعا.

وفيما يتعلق بالموضوعات المتصلة بالأمور الاجتماعية، نرحب بالإنجازات التي تمَّت من خلال تعاون منظمة الوحدة الأفريقية مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ضمن هيئات أخرى. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التقدم الذي أحرزته منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق برفاه اللاجئين في أفريقيا. وبالمثل، فإن الدعم الهام الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية في مجالات بالغة الأهمية، مثل القضاء على شلل الأطفال والوقاية من الملاريا والحد من انتشارها، والكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا يحتاج إلى مزيد من التعزيز. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء قوة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لوضع خطة عمل لمكافحة فيروس ومرض الإيدز. ونأمل أن يتحقق ذلك في السنتين القادمتين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المانحة أن تولي اهتماما أكثر لكفاح أفريقيا ضد وباء الإيدز الذي يصيب القارة بدرجة مزعجة.

ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في سنة ١٩٦٣، ما فتئت المنظمة تسعى في سبيل تحقيق أهداف نبيلة ابتغاها الآباء المؤسسون للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها أفريقيا. وفي مجال السلم والأمن، توجت جهود منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء آلية لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها في أفريقيا. أما في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، فإن إبرام معاهدة أبوجا، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، يشكلان مَعلمين بارزين آخرين في الإنجازات.

وهذه الإنجازات، وجهود أفريقيا بشكل عام، لا يمكن أن تستمر وتتعزز إلا في بيئة دولية مؤاتية تقوم على الشراكة الحقيقية من جانب بقية العالم. وفي هذا الصدد، سيبقى دور الأمم المتحدة وتعاونها مع منظمة الأمم المتحدة أمرا لا غنى عنه في السنوات القادمة.

السيد يوريب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تأييد وفدي بالكامل للبيان الذي أدلى به ممثل توغو بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام لتقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويغطي التقرير سلسلة واسعة من المسائل التي تهم المنظمتين. والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من شأنه أن يعزز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة لدولها الأعضاء. ونعتقد أن هذه الطريقة ستسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نرحب بالاتصالات والمشاورات الجارية بين إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة ومكتب المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك. وعلى نفس الغرار يوفر التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة صلة هامة ومباشرة، ولا سيما في مجال اتقاء الصراعات وإدارتها.

ونلاحظ إسهام خبراء الأمم المتحدة في صياغة اتفاقي السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإجراء اللازم في الوقت المناسب لتنفيذ اتفاقات السلام في أفريقيا له أهمية حيوية ويمكن أن يؤدي لنجاح هذه الاتفاقات أو فشلها. ونتفق كذلك مع الأمين العام في رأيه أن من الحيوي مواصلة توفير الدعم لأنشطة حفظ السلام في أفريقيا التي هي في أمس الحاجة إليه.

ويتعرض تقرير الإبراهيمي ببلاغة لهذه المسائل، ويجب علينا جميعا ضمان تنفيذ التوصيات الواردة فيه دون إبطاء.

وفي هذا الصدد، نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، من أجل المساهمة في الصندوق الاستئماني لتحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا، فضلا عن صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، اللذين يرميان إلى بناء القدرات الأفريقية لحفظ السلام. ولا سبيل إلى المبالغة في تأكيد الحاجة إلى موارد مالية إضافية لتعزيز التعاون.

وتتطلب الاحتياجات الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا كذلك بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وقد ذكرنا من قبل، ونود أن نكرر من جديد، أن المنظمة، بل والمجتمع الدولي، لا يسعهما أن يفقدا الأمل بالنسبة للاجئين الأفريقيين وغيرهم من الأشخاص المشردين في مختلف بقاع القارة الأفريقية. ولذلك فمن الأمور الحيوية أن يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم لمنظمة الوحدة الأفريقية في تطوير قدرتها المؤسسية على تنسيق العمل الإنساني وتبادل المعلومات لأغراض الإنذار المبكر، ويجب تعزيز هذا الدعم.

ويتعين علينا أن نفعل كل شيء للتخلص من مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا وفي العالم بصفة عامة. ولا بد لنا أيضا من التسليم بفداحة الثمن الذي تدفعه البلدان المضيفة للاجئين بما لا يتناسب وقدراتها. وفي حالة أفريقيا، نجد كثيرا من تلك البلدان هي من أقل البلدان نموا في هذه القارة. لذلك فإن مشكلة اللاجئين تلقي عبئا إضافيا على اقتصاداتها الضعيفة أساسا. وندعو لزيادة الدعم المقدم لتلك البلدان. كما نعترف بالصعوبات التي تواجهها في أفريقيا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل إيجابي وكاف لنداءات المفوضية تمكينا لها من تلبية احتياجات اللاجئين في أفريقيا.

وكثير من البلدان الأفريقية تبذل جهودا هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، بالرغم من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. ولذلك فإن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية يمثل مرحلة هامة في عملية التنمية الأفريقية من شأنها أن تساعد على توحيد الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لإنعاش الاقتصادات الأفريقية وتنميتها. وفي هذا السياق، فإن عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا يمكن أن يسهم بشكل جدي من خلال تنفيذ برنامج العقد على نحو كامل وفعال.

وعلاوة على ذلك فإن تقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يتسم أيضا بأهمية حيوية لتمكين تلك المنظمة من الاضطلاع ببرامجها في أفريقيا. يضاف إلى ذلك أن استمرار التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جدير بالترحيب، لأنه يسهم في مساعدة البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وندعو المجتمع الدولي لدعم قدرة البلدان الأفريقية على أن تستفيد بالقدر الأمثل من فوائد العولمة وعلى التعامل مع ما تشكله من المخاطر والتحديات. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة سوف يعجل بتحقيق ذلك الهدف.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن ترحيبنا بالتضافر بين منظمة الوحدة الأفريقية والبنك الدولي، وبالمساعدة التقنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية تعزيزا لقدراتها على إدارة الاقتصاد الكلي. ونحن نشكر هذه الجهات وجميع شركائنا في التنمية على ما يقدمونه للتنمية الأفريقية من دعم ومساهمات لا تقدر بثمن.

غير أن قائمة المشاكل الأفريقية في الحقيقة طويلة جدا. فبالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والإنسانية والأمنية التي أشرت إليها، يتعين على أفريقيا أن تتعامل مع الاجتياح المهلك من قِبَل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفتك الملاريا، في جملة مخاطر صحية أخرى. فالقارة تمر في الواقع بأحلك ساعاتها. ومن ثم فليس هذا بوقت الحلول العادية للمشاكل الأفريقية، بل حانت ساعة بذل الجهود الخارقة والملهمة سواء من جانب الأفريقيين أو المجتمع الدولي. فأفريقيا تحتاج إلى شيء ليس أقل من مشروع مارشال.

ونرى أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يجب أن يسعى لتحقيق ذلك الهدف. وننظر إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على أنه شراكة هامة ذات فوائد واسعة النطاق. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر في عام ١٩٩٩، اعتمد رؤساء الدول الأفريقية إعلانا جاء فيه، في جملة أمور، ما يلي:

”وإذ نعرب عن ارتياحنا لمختلف مبادرات ونهج التعاون المتخذة لصالح أفريقيا، نؤكد من جديد استعدادنا ورغبتنا في أن نعزز مع جميع شركائنا شراكة حقيقية خالية من أي حسابات أنانية لكسب النفوذ؛ شراكة تحترم وحدة القارة وترمي لتنمية أفريقيا، بدلا من استخدامها كمجرد مستودع للمواد الخام وسوق للسلع المصنعة؛ شراكة تمكن أفريقيا من تحقيق تكاملها، وكفالة تنميتها من أجل خير شعوبها، وشغل المكان اللائق بها على المسرح الدولي بما يحقق المنفعة المتبادلة والشاملة للمجتمع الدولي برمته.“ (A/55/424، المرفق الثاني)

وأود عند هذه النقطة أن أعبر بكلمات من عندي عن اثنين من الموضوعات الأساسية التي ذكرها وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو – بن غوريراب، بمناسبة المناقشة العامة هذا العام: ما لم يظهر شركاؤنا الإنمائيون اهتماما مستنيرا بمصالحهم الذاتية وذلك باعتناق فكرة القيام بمشروع مارشال من أجل أفريقيا، لن يكون لجميع جهودنا التي نبذلها الأثر الجذري المطلوب على الحالة في أفريقيا؛ وما لم يُنظر جديا في اقتراح تعويض أفريقيا ودفع تعويضات لها عما ألحق بها من مظالم في الماضي، لن تتحقق العدالة وسيظل هذا الفصل من تاريخنا مفتوحا. لقد حان الوقت للمصالحة المستندة إلى الشجاعة والتضامن والعدالة. وتثق ناميبيا في أن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة سيظل مبنيا على هذه الفضائل وعاملا على تعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د – ٢٠)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، أدعو الآن ممثل منظمة الوحدة الأفريقية للإدلاء ببيان.

السيد كيبي (منظمة الوحدة الأفريقية) (تكلم بالفرنسية): أود أولا باسم منظمة الوحدة الأفريقية أن أتقدم إلى الرئيس بأصدق تهاني على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأود أيضا أن أوجه الشكر لكل من سبقوني بالكلام تأييدا للجهود التي تبذلها كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لإقامة تعاون دينامي ضمن إطار من الشراكة النموذجية المفيدة لكلا الطرفين. وأود أن أخص بالذكر ممثل منظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها الحالي، سفير توغو.

وبالطبع فإنني أتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة لجهودها الدؤوبة لزيادة التعاون بين منظمتينا إلى أعلى المستويات على الإطلاق. وكنا قد وصفنا هذا التعاون في العام الماضي بأنه مثالي؟ واليوم أعيد التأكيد بشدة على

ارتياح منظمة الوحدة الأفريقية لذلك التعاون، وعلى الأهمية الكبيرة التي توليها له.

وأعرب عن ارتياحي لعودة الصومال إلى مجتمع الأمم بعد غياب استمر منذ أكثر من عقد. وأحث الدول الأعضاء في منظمتينا على المساعدة في إدامة الزخم المتولد عن الاجتماع الذي عقد في آرتا بجيبوتي. ثم أحث القادة الصوماليين على متابعة جهودهم الرامية إلى المصالحة الوطنية وإعادة بناء هياكل الدولة.

إن تقرير الأمين العام (A/55/498) ليصف بدقة وبالتفصيل إنجازات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على مدى العام المنصرم. فالاجتماعات التي تعقد مرتين في العام بين الأمينين العامين تيسر تحديد الاتجاه العام وتعيد تأكيد المبادئ والمقاصد التي توجه عملنا. كذلك مكنت المشاورات التي عقدت دوريا في نيويورك وأديس أبابا والعمل المشترك في الميدان من أن تضطلع منظماتنا بتنفيذ توجيهات قيادتنا والتوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظة هنا مؤداها أن مناقشة اليوم تدور في أعقاب الدورة السادسة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في لومي في تموز/يوليه الماضي.

وقبل ذلك اتخذ رؤساء دول وحكومات أفريقيا في عام ١٩٩٩ في الجزائر العاصمة وسرت قرارات هامة ترمي إلى تعزيز قدرة القارة على التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها على الصعيدين القاري والعالمي. ومن بين تلك القرارات أشير إلى القرار الأفريقي الثابت والأكيد بأن يكون عام ٢٠٠٠ عام سلام واستقرار في القارة. كذلك تقرر الإسراع بعملية الإدماج في أفريقيا عن طريق سرعة تنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وهاتان قضيتان رئيسيتان للنظر فيهما واتخاذ إجراءات بشأنهما؛ وهما أيضا من المجالات المبشرة بالخير بالنسبة للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ولذا سأدلي بتعليقات إضافية عليهما.

إن قرار اعتبار عام ٢٠٠٠ عام سلام واستقرار في أفريقيا يعبر عن عزمنا على تغيير شؤون الدولة بإحداث تأثير أكثر إيجابية في مستقبل بلداننا وشعوبنا. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن ننأى بنفسنا عن التوترات والصراعات مع ما يترتب عليها من تدفقات كاسحة للاجئين والمشردين، وأن نمهد الطريق أمام عصر الأمن والاستقرار الذي يمكن فيه أخيرا استغلال كل مواردنا البشرية والمادية في بناء دولنا وترسيخ الديمقراطية وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا ولرفاه وتحسين معيشة شعوبنا.

وأشير هنا إلى الأعمال الأولية للأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871).

في الجزائر العاصمة تصدى رؤساء دولنا أو حكوماتنا، في سياق مناقشة بمنتهى الأمانة والتفتح وبطريقة مباشرة، لشواغل الشركاء الأفريقيين إزاء تطبيق الديمقراطية وصلاح الحكم واحترام حقوق الإنسان. وكان القرار الناتج عن ذلك أن الزعماء الذين يستولون على السلطة بالإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا، لن يرحب بهم في جمعية رؤساء الدول والحكومات. وهذا يبين جدية وتصميم القادة الأفريقيين في ذلك الصدد.

وعلينا في الوقت الراهن أن ندير الصراعات الدائرة ونجد لها حلولا دائمة. ثم يجب ألا ندخر جهدا في سبيل منع نشوب صراعات أخرى. فذلك الأمر يشكل برنامجا حقيقيا ويتطلب زيادة توثيق التعاون مع الأمم المتحدة. أما عن إدارة الصراع فقد أخذت منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات

الأفريقية دون الإقليمية – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – زمام المبادرة بالجمع بين الأطراف حول طاولة المفاوضات، مما أدى إلى توقيع اتفاقات سلام.

لكن تنفيذ تلك الاتفاقات يتطلب موارد مالية ومادية تتجاوز قدرة تلك المنظمات. ومن ثم تأتي ضرورة أن تتدخل الأمم المتحدة على الفور، وبمزيد من التحديد مجلس الأمن، بأن ترسل قوات حفظ السلام أو بعثات بناء السلام، ولكن بطء إجراءات المجلس لا يمكنه من الحفاظ على زخم اتفاقات السلام التي تم التفاوض عليها في ظروف بالغة الصعوبة والتي أصبحت بالتالي هشة إلى حد ما. وأصبح من الضروري في هذا الخضم أن تستنبط إجراءات مخصصة للحالات المحددة كحالتي الصومال ورواندا.

ومن الأمور الملحة أن تمنع الصراعات؛ فالاستثمار في منعها أقل تكلفة دائما من معالجتها. وهذا هو سبب مطالبتنا بزيادة التعاون في هذا المجال بين الأمم المتحدة من جانب ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية من جانب آخر. ومنظمة الوحدة الأفريقية في حاجة إلى مزيد من الدعم من الأمم المتحدة لإقامة نظام للإنذار المبكر في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. ثم إنه لا شك في أن الأمم المتحدة لديها قدرة أكبر على جمع المعلومات التي تستطيع تبادلها مع منظمة الوحدة الأفريقية.

تحتاج منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن تعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة في كيفية التعامل مع المناطق أو البلدان حينما تشير كل الدلائل إلى الاندلاع الوشيك للصراع. وفي بعض الأحيان يتعذر التمييز بين المنع والتدخل.

ثم هناك الميدان الاجتماعي والإنساني؛ فنتيجة للصراعات المعلنة أو المستترة في أفريقيا تتزايد أعداد اللاجئين والمشردين والعائدين إلى ديارهم. ولا بد لنا أن نضيف إلى هذا آثار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير والجفاف. فذلك يستدعي مزيدا من التعاون والتنسيق بين منظمتينا. ومن أجل الملايين السبعة من اللاجئين الأفريقيين نطالب بموارد تتناسب وحجم الكارثة التي تعم القارة، وبالمساواة في المعاملة بين لاجئينا واللاجئين في القارات الأخرى.

ولا بد لي قبل ن أختتم هذا الجزء من بياني أن أنوه بالاجتماع الهام لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، المعقود في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٠. فهذه العملية الجديدة تجمع بين مفاهيم الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون بأسلوب ترابطي، ونهج جماعي يشمل كل أفريقيا. وكان هذا بمثابة صاعقة في السماء الأفريقية؛ وبينما لم يحظ هذا الحدث بقدر كبير من التغطية الإعلامية، فمن الممكن أن يقارن من نواح كثيرة بعملية هلسنكي.

القرار التاريخي الثاني الذي اتخذ في مؤتمر القمة غير العادي الرابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في سرت، ثم تبلور بعد ذلك في لومي في تموز/يوليه، كان إنشاء اتحاد أفريقي يتفق والأغراض الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، بغية الإسراع في عملية تنفيذ معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛ وتعزيز وتوحيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي هي أعمدة بلوغ أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والاتحاد المرتقب.

فلقد كانت لذلك القرار أهمية أساسية. وجاء في نهاية عملية طويلة بدأت في لاغوس في عام ١٩٨٠ واستمرت في أبوجا في عام ١٩٩١ وتوجت في طرابلس في عام ١٩٩٩، لكي تتبلور في لومي في عام ٢٠٠٠. وإذا أرادت أفريقيا أن يكون لها وزن في قرن العولمة وأن تضطلع

بدورها في إدارة الشؤون العالمية، فيجب أن تتحد وأن تتضامن مكوناتها بالاستناد إلى تكامل حقيقي. هذا هو التحدي العظيم الذي تواجهه أفريقيا عشية الألفية الثالثة – الطريق الذي عليها أن تسلكه إذا ما كان لها أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولن تتمكن أفريقيا من مواجهة هذا التحدي ما لم تحصل على المساعدة والدعم من المجتمع الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عظيم امتناننا للمجتمع الدولي لدعمه العملية الإنمائية في أفريقيا من خلال مبادرات اتخذت على الصعد الوطني ودون الإقليمي والقاري.

ورغم كل هذا الدعم، ما زال الفقر يشكل المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان في قارتنا. ونحن لدى الكلام عن الفقر في أفريقيا، لا نتكلم عن مجرد إحصاءات بل عن مشاكل حقيقية تواجه الفقراء يوميا. والإنتاج تدنى إلى أدنى مستوى والدخل لا يقترب حتى من تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، ومعدلات التضخم والبطالة العالية واسعة الانتشار. وقد نفذت معظم الحكومات إن لم يكن كلها إجراءات تكيف هيكلي فخاطرت بمخاطرات سياسية واجتماعية تفوق بكثير الفوائد الاقتصادية الملموسة الناجمة عنها.

ومما يعيق أفريقيا أيضا الوباءات الواسعة الانتشار من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/(وباء الإيدز) والملاريا. وإن الجهود المتضافرة التي تبذلها أفريقيا والمجتمع الدولي، تحيطها كلها الآثار المدمرة لهذين البلاءين الرئيسيين اللذين سيقضيان، إن لم نقم بشيء، على كل التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه القارة. وقد سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن اتخذ زمام مبادرة قيادة المشاركة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، ونحن نهنئه على تلك المبادرة.

وفي وقت العولمة هذا، الذي لن تنجو فيه إلا الاقتصادات الأكثر قوة، ينبغي لأفريقيا أولا وقبل كل شيء، أن تستخدم مواردها وخيالها للتوصل إلى مبادرات لإنقاذها. بيد أنها ستحتاج إلى تضامن دولي إذا ما كان لمهمتها أن تنجح. ويجب أن يتجلى هذا التضامن أولا في مسألة الدين الأجنبي الذي قدر بقرابة ٢٢٠ بليون دولار في ١٩٩٧. وخدمة الدين تستنفد كل الموارد التي كانت ستوجه إلى خطط تنمية القارة. ولهذا السبب، تدعو منظمة الوحدة الأفريقية كل شركائها إلى النظر في سبل إلغاء الدين بأكمله، وبذلك تتوفر موارد هامة للانتعاش الاقتصادي في القارة. ونحن نناشد شركاءنا التضامن معنا ومساعدتنا على التوصل إلى حل نهائي للمشكلة، وندعو إلى زيادة مصادر التمويل الإضافية الجديدة لتكملة الاستثمار الأجنبي المباشر وجعل أفريقيا أكثر قدرة على التنافس. ومن مصلحة شركائنا أن يتعاملوا مع أفريقيا منتعشة الاقتصاد، أفريقيا قوية ومستقرة ومتحكمة في مصيرها.

و لم يكن لمفهوم القرية العالمية أبدا المعنى الكبير الذي يعنيه اليوم. والعولمة تتسم بالترابط بين وسائل الاتصالات والمعرفة وانتشار الثقافات والتكامل الاقتصادي. إن المسافات تتقلص والاختلافات والسمات المميزة تتناقص والأفراد يقترب بعضهم من بعض، فيدشنون بذلك عصرا من الحركة الإنسانية الجديدة – الحركة الإنسانية للقرن الحادي والعشرين، هذا هو حال العالم اليوم كما هو معبَّر عنه في إعلان مؤتمر قمة الألفية المعقود هنا مؤخرا. ولكن يبدو أن هذه الرؤية بعيدة عن رؤية معظم الأفراد، الذين ما زال تفكيرهم يقوم على وجود بلدان وقارات مختلفة. فكان عليهم بدلا من ذلك أن يفكروا في القرية العالمية، التي تستند إلى أسس وقيم التضامن. وعلينا أن نحقق انطلاقة نوعية إلى الأمام إذا ما كان لنا أن نتجنب في المستقبل كوارث من

قبيل الكوارث التي أتت بإراقة الدماء في النصف الأول من هذا القرن وباستمرار التوترات في النصف الثاني.

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تفهمان هذه التحديات الجديدة ويسعدني أن أقول هنا اليوم إنهما تسعيان إلى جعل الأفراد والمؤسسات جاهزين لأن ينعموا بحياة رغدة في قرية القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. أود أن أبلغ الأعضاء بأن عرض مشروع قرار في إطار هذا البند سيجري في وقت لاحق.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البندين المتبقيين في جدول أعمال اليوم، وهما البند ٢٣ من جدول الأعمال ''التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية'' والبند ٣٦ من جدول الأعمال ''بيت لحم ٢٠٠٠'' سيجري تناولهما اليوم على وجه السرعة في الساعة ١٥/٠٠.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعرب عن امتناني للمترجمين الشفويين لما بذلوه من جهد خاص اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.